جامعه عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الشعبة :العلوم المالية و المحاسبة **التخصص : التدقيق ومراقبة التسيير**

دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسة

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –مستغانم-

مقدمة من طرف الطالبة :

بقموش ذهيبة فريدة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن زيدان الحاج	د.أستاذ - محاضر	مستغانم
مقررا	بوظراف الجيلالي	د.أستاذ - محاضر	مستغانم
مناقشا	شهيدة عبد الله	د.أستاذ - مساعد	مستغانم

السنة الجامعية : 2019/2020

شكر وتقدير

نشكر الله عزوجل الذي سخر لي كل شيء و الذي هداني والذي رقاني على هذه الدرجة ، فالحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه .

"بوظراف الجيلالي"

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف :

الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة . وإمداده بالعون طيلة مشوارنا الدراسي في إنجاز هذه المذكرة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكر الخالص مع فائق التقدير والاحترام لكل أستاذ مخلص لرسالته .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني من قريب أو بعيد

كما لا أنسى رفيقتي " **سارة**" التي اجتهدت معي بكل إخلاص في إنجاز هذا العمل المتواضع .

إهـداء

إلى الينبوع لذي لا يمل العطاء..إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها..وملاكي في الحياة..إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و سر الوجود.. الى من كان دعاؤها سر نجاحي و جناحها بلسم جراحي..

أمي الغالية.

إلى من كلله الله بالهبة و الوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار..إلى من أحمل أسمه بكل افتخار..أرجو من الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار..

والدي العزيز

إلى أختي مليكة وعمتي خيرة وأخي منصور

إلى كل أصدقائي الذين تقاسمت معهم مشواري الجامعي

وكل من ساعدني من قريب وبعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع .

بقموش ذهيبة فريدة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة	**01**
الفصل الأول: التقديم النظري للتدقيق الداخلي	
تمهيد	**05**
المبحث الأول: ماهية التدقيق	**06**
المطلب الأول: مفهوم التدقيق	**06**
المطلب الثاني: أنواع التدقيق	**11**
المطلب الثالث : معايير التدقيق	**15**
المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي	**23**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي.	**23**
المطلب الثاني: أنواع ومعايير التدقيق الداخلي	**26**
المطلب الثالث : أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	**30**
المبحث الثالث : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	**32**
المطلب الأول : مخاطر التدقيق	**32**
المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	**35**
المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	**37**
خلاصة	**40**
الفصل الثاني : المخاطر البنكية وكيفية معالجتها	
تمهيد	**42**
المبحث الأول : ماهية المخاطر	**43**
المطلب الأول :مفهوم المخاطر وتصنيفها	**43**
المطلب الثاني: أنواع المخاطر	**49**
المطلب الثالث : التقييم الذاتي للمخاطر	**51**
المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية	**52**
المطلب الأول : مفهوم المخاطر البنكية	**52**
المطلب الثاني: أنواع المخاطر	**52**

المطلب الثالث : أهم مصادر المخاطر البنكية	**59**
المبحث الثالث : إدارة المخاطر البنكية	**60**
المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر البنكية	**60**
المطلب الثاني : خطوات إدارة المخاطر	**61**
المطلب الثالث : إجراءات الحد من المخاطر	**62**
خلاصة	**64**
الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	
تمهيد	**66**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**67**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**67**
المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**68**
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	**69**
المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**73**
المطلب الأول : لمحة عن المجمع الجهوي للاستغلال	**73**
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**76**
المطلب الثالث : المخاطر التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية و كيفية معالجتها	**81**
خلاصة	**84**
الخاتمة	**86**
المراجع	
الملخص	

قائمة الجداول و الأشكال

و المختصرات

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.I	التطور التاريخي للتدقيق	09
1.II	أنواع المخاطر	50
1.III	يمثل المديريات و الدوائر الموجودة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية	72
2.III	وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية مستغانم	73

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1.I	أنواع معايير التدقيق	15
2.I	المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	29
1.II	تصنيفات المخاطر	48
2.II	أنواع المخاطر البنكية	58
1.III	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	71
2.III	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بدر (BADR) مستغانم	75

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة	المعنى باللغة العربية
ص		الصفحة
ط		الطبعة
د س ن		دون سنة نشر
ب د ب		بدون بلد
IIA	Institute Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
AICPA	American institute of certified public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين
COSO	Comitte Of Sponsoring Organization of the Treadway commission	لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل التابع للجنة تريدوي
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي

المقدمة

أدى التقدم العلمي النظري و التطبيقي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المؤسسات المالية و البنكية و تعدد مشكلاتها مما زاد صعوبة إدارتها، إدارة مباشرة لتعدد و تنوع نشاطاتها و زيادة حجم عملياتها و بالخصوص على مستوى البنوك التجارية كونها تمارس العديد من الأدوار التنظيمية و التحويلية في مختلف مفاصل أي اقتصاد و لضمان حسن أدائها وضبطه يجب أن تعمل على حسن إدارة المخاطر الموضوع الذي أصبح أكثر أهمية على مستوى البنوك،حيث نعتبر إدارة المخاطر البنكية من أهم الموضوعات التي يهتم بها البنكيون على المستوى العالمي، و ازدادت تلك الأهمية بعد توالي الأزمات المالية و البنكية،اعتبارا من الأزمة المالية في المكسيك نهاية عام 1994، و مرورا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا و البرازيل و روسيا و تركيا ، و مؤخرا في الأرجنتين ، إضافة إلى الأزمة التي حرت بها البنوك الأمريكية،و الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة التي أدت إلى إشهار كبرى البنوك الأمريكية إفلاسها .

كما تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة،ذات آثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم ، و استجابة لذلك تتحرك منظمات الأعمال لوضع هياكل و عمليات تتسم بالفعالية و إعادة هندسة عملياتها ، لإضافة قدرا من المساءلة تماشيا مع حاجتها إلى المزيد من المعلومات الملائمة و الموثوق بها لاتخاذ القرار في ظل المنافسة المتسارعة .

و في ظل هذه التغيرات فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المدقق الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر ، لما يمتلكه من معارف و خبرات و مهارات تجعله مؤهلا لذلك و عليه تشهد مهنة التدقيق الداخلي منذ نهاية القرن الماضي و بداية القرن الحالي تطورات هائلة ، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين و الذي تضمن توسيع مهام التدقيق الداخلي بإضافة مهمة تقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر ،

كما أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر و ليس تجنبها ، و هنا يأتي دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر و قياسها و الإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر و السيطرة عليها ، و من ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية و النوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا و اتخاذ القرارات الاستثمارية و القرارات الأخرى المتعلقة لمعاملاتهم مع البنك، و بناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة لتحليل و مناقشة دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسات حالبة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الإشكالية :

من أجل دراسة هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية :

كيف يساهم التدقيق على إدارة المخاطر البنكية ؟

الأسئلة الفرعية :

- كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر البنكية ؟
- ما المقصود بإدارة المخاطر و هي إجراءات تطبيقها في البنوك ؟
- ما المقصود بإدارة المخاطر البنكية ؟

فرضيات البحث :

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بني مدى تطبيق التدقيق الداخلي في البنوك و دوره في تسيير المخاطر
- تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالعمل على وضع خطة التدقيق للمخاطر البنكية و كما تساعد على ترسيخ آليات فعالة للرقابة .
- إدارة المخاطر البنكية هي تلك العملية التي يتضمن خلالها رصد المخاطر و تحديدها ، ومراقبتها ، و قياسها .

أهمية البحث :

- تبرز أهمية البحث من خلال المكانة التي تحتلها إدارة المخاطر البنكية في الاقتصاد الوطني ، مما يظهر أهمية دراسة مخاطر التدقيق في البنوك التجارية من طرف مفتشيات التدقيق والتقليل من هذه المخاطر.

أهداف البحث :

1. التعرف على أهمية التدقيق الداخلي و إجراءاته من خلال تعريف التدقيق الداخلي و أهدافه و أنواعه و المعايير المتعارف عليها .
2. معرفة ما إذا كان التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في البنوك المخاطر في البنوك التجارية .
3. التعرف على مخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك .

الدراسات السابقة :

- دراسة مرابط نوال (2013) : " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية " ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة
- دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون (2011) : " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية في المصارف العاملة في قطاع غزة "
- رسالة ماجستير غير منشورة .

المنهج المتبع :

فيما يخص المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو مزيج بين المنهج الوصفي خلال الجانب النظري و التحليل في الجانب التطبيقي .

حدود البحث :

- تحديد البحث من حيث :
- المجال الزماني : الفترة ما بين (جانفي – مارس) لسنة 2020
- المجال المكاني : يتمثل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية مديرية مستغانم

صعوبات البحث :

- ضيق الوقت بحكم أن الدراسة تتطلب وقت كبير
- قلة الكتب و الأطروحات في المكتبات .

هيكل البحث :

تناولنا هذا الموضوع في جانبين :

1- **الجانب النظري :** الذي تم تقسيمه إلى فصلين :
   - الفصل الأول : التقديم النظري للتدقيق الداخلي .
   - الفصل الثاني : المخاطر البنكية و كيفية معالجتها .
2- **الجانب التطبيقي :** تعرضنا له من خلال الفصل الثالث بدراسة ميدانية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية «BADR».

الفصل الأول

التقديم النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد :

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة تقيمية تنشأ داخل المؤسسة بهدف فحص ومراجعة جميع الأنشطة بهذه المؤسسة ويعمل التدقيق الداخلي على مساعدة الأفراد للقيام بالأعمال المكلفين بها بدرجة عالية من الكفاءة والجودة،و ذلك عن طريق توفير الدراسة و التحليل و التقييم و التوصيات،و تقديم الاستفسارات والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة المختلفة داخل المؤسسة، وبالتالي تكون المؤسسة بحاجة لوجود وظيفة التدقيق الداخلي ،لتوفير المعلومات الموضوعية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات لتسيير أعمال المؤسسة .

وسنحاول توضيح التقديم النظري للتدقيق الداخلي في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التي سوف نتطرق إليها والتي سنتناول كل من :

المبحث الأول : ماهية التدقيق

المبحث الثاني : ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثالث : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

تأثرت مهنة التدقيق مختلف الظروف التي عايشتها على مر العصور و تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية كما يمكن ملاحظة حجم الاهتمام المتزايد الذي حضت به مهنة التدقيق، فقد شهدت عدة تطورات لتصل إلى ما هي عليه الآن إذ أصبح لها إطار نظري يصون مهنة التدقيق تجنبا لأي تأويلات قد تنعكس سلبا على جودتها ومصداقيتها و على الجانب العلمي لها، وبناءا على هذا سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم التدقيق ،أنواعه و معاييره .

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

الفرع الأول : لمحة تاريخية حول التدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية ،التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، و التأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات حيث تدل الوثائق التاريخية على أن الحكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات[1].

إن الطلب على مهنة التدقيق شهد تطورا تاريخيا ، وقد نشأ هذا الطلب في الأصل نتيجة ما تفرضه العلاقة التعاقدية بين المساهمين والمديرين ولكن مع تطور وتغير بيئة الأعمال أدى إلى توسع دور المدقق إلي ما هو أبعد من التدقيق التقليدي للقوائم المالية[2].

مع ظهور التدقيق وتطور مفهومة مع تطور النشاط الاقتصادي وتعقده ، حيث كان الإنسان يزاول ويدير نشاطه الاقتصادي والتجاري بنفسه، ويكبر حجم أعماله لجا إلى تفويض إدارتها إلى أشخاص آخرين بما فيها تسجيل العمليات المالية ، وبذلك ظهرت الحاجة إلى رقابة من وكلت لهم إدارة نشاطاته كما لوحظ مع مرور الزمن ومع تطور المستمر للنشاط الاقتصادي وظهور الشركات الصناعية الضخمة في عهد الثورة الصناعية ، ظهرت الحاجة إلي رؤوس أموال كبيرة لمسايرة هذا التطور ، فكانت الأموال على مستوى الأفراد نادرة وكذا امتناع البعض عن المخاطرة ، مما أدى إلى ظهور شركات الأموال ، وهذا بدوره أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة تدريجيا .

مع ظهور شركات الأموال وتطورها لوحظ انه من المستحيل أن يشارك كل المساهمين في التسيير وحتى تفويض البعض منهم للقيام بإدارة مختلف وظائف المؤسسة غير ممكن في الغالب ، وهنا ظهرت الحاجة إلي

---

[1] خالد عبد الله، **علم تدقيق الناحية النظرية و العملية**،ط1،ب دن،دار وائل،2000،ص 17

[2] عبد الفتاح محمد الصحن ،حسن أحمد عبيد ، شريفة على حسن ،**أسس المراجعة الخارجية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية مصر ، 2007، ص 10 .

[2] محمد بوتين ، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلي التطبيق** ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون في الجزائر ، 2008، ص 08

كفاءات متخصصة ينبغي اقتناؤها من سوق العمل للقيام بتلك المهام ، وهكذا فان انفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها كان سببا في ظهور التدقيق الذي يقوم به شخص محترف محايد ومستقل . كوسيلة يطمئن بما أصحاب الأموال عن نتيجة ما استثمروه وعدم التلاعب فيه[1].

المتتبع لتاريخ تطور مهنة التدقيق الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة،وذلك لحاجة ملاك المؤسسات إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاية إدارتها في استخدام مواردها المتاحة[2].

تتضح ابرز ملامح هذا التطور في التعريف الحديث لتدقيق الحسابات من قبل لجنة مفاهيم التدقيق المنبثقة من جمعية المحاسبة الأمريكية AAA بأنه[3] :" عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث إقتصادية ، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة ، وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق"

كما نشر مجلس معايير التدقيق المنبثق عن المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA مسودة بحث تتضمن مقترحات التطوير معايير أداء التدقيق ، واتصالات المدققين ، وقد أشار إلى أن مستخدمي المعلومات المهتمون بالمعلومات المالية التي تم مراجعتها يرغبون في أن يكون إيصالها لهم أكثر وضوحا .

نتيجة التطور النشاط الاقتصادي وتعدد مجالاته وتنوع الأشكال القانونية فإن هدف التدقيق أضحى أعم و أوسع مما استدعى معه التطور في إجراءاته ووسائل إيصال نتائجه إلى المستفيدين ، بينما هدف التدقيق في مراحل تطوره الأولية كان وقائي بحث وينحصر في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب

كما تم في تلك الفترة تطبيق نظرية القيد المزدوج في النظام المحاسبي حتى وإن لم تكون بالتطور التي هي عليه حاليا[4].

خلال النصف الأول من القرن الحالي تحول هدف التدقيق إلى تقرير ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة و عادلة عن نتائج العمليات في الفترة التي أعدت عنها ، وعن المركز المالي في نهاية الفترة.

بناءا على ما تقدم فقد ركز الأكاديميين المهتمين في العديد من الدول على تطوير معايير التدقيق وإجراءاته لتحقيق التوازن بين مسؤولية مدقق الحسابات القانونية واحتياجات مستخدمي تقارير المالية ،

---

[1] احمد حلمي جمعة ، **مدخل للتدقيق الحديث**، الطبعة الثانية ، دار الصفاء للطباعة والنشر ، عمان الأردن ، 2005، ص 05

[2] AAA, Committee on basic Auditing concepts, A Statement of basic Auditing Concepts, American Accounting Association 1973.p.2

[2].L COLLINS G VALIN , Audit et control interne , Aspects financiers, opérationnels et stratégiques, 4eme édition Dallos, Paris 1992, p. 17

[4] Holmes, Arthur W. and Burns, David C. Auditing Standard Procedures, 9th Edition. Homewood Illinois. Irwin Richard D, Inc.,1975,p904.

وتم الوصول إلى هذا التوازن من خلال ما يعرف "بالتقرير النمطي" ، ولقد مر التقرير النمطي في الولايات المتحدة الأمريكية بعدة مراحل .

ففي عام 1917 لم يكن هذا التقرير صيغة موحدة وكان هذا التقرير يعد بمثابة شهادة بان القوائم المالية تمثل حقيقة المركز المالي ونتائج الأعمال ، وفي عام 1932 أصدرت هيئة الأوراق المالية نشرة عدلت فيها تقرير مدقق الحسابات، وفي عام 1993 أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أول تقرير نمطي مهني لتدقيق الحسابات وتضمن التقرير مسؤولية مدقق الحسابات عن رأيه في أن القوائم المالية تمثل بعدل المركز المالي ونتائج الأعمال ولا يزال هذا التطور مستمر حتى الآن[1] ..

أما في العالم العربي ، فقد كانت مصر هي السباقة في هذا المضمار ، وفي بداية القرن العشرين وتحديدا في عام 1909 أصدر قانون رقم (1) الذي نظم مهنة تدقيق الحسابات ، وفي عام 1946 تم إنشاء جمعية المحاسبين و المراجعين وكان من أهم أهدافها تنظيم مهنة التدقيق ، وبعدها حولت الجمعية إلى نقابة عام 1955، إلا أنه تحديدا بين 1950 و 1955 قامت مصر بعدة خطوات جديدة في ذلك الوقت من أهمها : **الخطوة الأولى:** إصدار قانون التدقيق سنة 1952 والذي قنن مهنة التدقيق وأشترط لدخول مهنة التدقيق حد أدنى من المؤهلات .

الخطوة الثانية: 1953 تم تعديل قانون ضريبة الدخل لينص على إشتراط مصادقة مدقق مستقل على معظم إقرارات ضريبة الدخل.

الخطوة الثالثة: 1958 إصدار دستور لهذه المهنة ينظم أعمال وواجبات وحقوق هذه المهنة ، في العراق أيضا شأنها شأن مصر - تفع تحت الحكم البريطاني - فقد كان لديها تشريعات مستمدة من التشريعات البريطانية ، وقد بينت الكثير من حقوق وواجبات مدققي الحسابات ، وكان الترخيص لهذه المهنة يعطى من قبل الحكومة أو هيئة معترف بها ، وقد نصت تلك التشريعات بعدم مزاولة موظفي الشركات لمهنة التدقيق[2] .

أما في الجزائر وسوريا فقد كان الأمر مختلفة حيث وقع البلدان تحت الحكم الفرنسي - أثناء فترة الإستعمار- ولم تكن فرنسا كسلطة إستعمار توافق لإجراء أي تغييرات في القانون التجاري الذي كان سائدا – القانون العثماني - منذ عام 1850 ، وفي الحقيقة أن هذا القانون لم يكن أكثر من ترجمة عن القانون الفرنسي الذي كان سائدا في بداية القرن التاسع عشر ولم يكن هناك ذكر لمهنة التدقيق

إن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة، ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تماشى و التغيرات الكبيرة التي

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2006،ص 07

[2] تمار خديجة، **تقارير التدقيق الخارجي في ظل إلزامية تطبيق معايير التدقيق الدولية**، مذكرة دكتوراه،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2016-2017

عرفتها التجارة العالمية و الاقتصاد العالمي بشكل عام ، والتي شهدتها المؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص .

الجدول رقم (1.I) التطور التاريخي للتدقيق

الفترة	الأمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
من 200 قبل الميلاد إلى1700م	الملك، الإمبراطور الحكومة	رجل الدين كاتب	معاقبة السارق على اختلاس الأموال وحمايتها
ممن 1700م إلى 1850م	الحكومة، المحاكم التجارية و المساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاقبة فاعلية حماية الأصول
من 1850م إلى 1900م	الحكومة و المساهمين	شخص مهني محاسبي أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 م إلى 1940م	الحكومة المساهمين و البنوك	شخص مهني في المحاسبة و التدقيق	تجنب الغش و الأخطاء الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 م إلى 1970م	الحكومة المساهمين والبنوك	شخص مهني في المحاسبة والتدقيق	الشهادة على صدق ومدى انتظام القوائم المالية التاريخية
من1970 م إلى 1990م	الحكومة،هيئات أخرى و المساهمين	شخص مهني في المحاسبة التدقيق و الاستشارة	الشهادة على نوعية وانتظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية و المعايير التدقيق
من 1990 م إلى حد الساعة	الحكومة ، هيئات في المحاسبة التدقيق و الاستشارة	شخص مهني في التدقيق و الاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر: محمد التهامي طواهر،مسعود الصديقي، **مراجعة الحسابات و التدقيق** ،ديوان المطبوعات الجامعية،2005،ص 7

الفرع الثاني : تعريف التدقيق

ويقصد به تدقيق الحسابات،أي فحص الأنظمة الرقابية الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق، فحصا إنتقاديا منظما، قصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة[1].

عرفه أحمد جمعة بأنه[2]:

"عملية فحص مستندات و دفاتر و سجلات المؤسسة فحصا فنيا انتقاديا محايدا، للتحقق من صحة العمليات، وإبداء الرأي في عدالة الكشوفات المالية للمؤسسة معتمدين في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية"

تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية[3] :

" التدقيق هو عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ثم توصيل ذلك إلى الأطراف المعنية "

من خلال هذا التعريف نستخلص النقاط التالية :

-التدقيق هو عملية منتظمة وممنهجة تقوم على تقييم موضوعي خالية من ذاتية المدقق.

-تكون النتائج المتوصل غليها من خلال عملية التدقيق مبررة بمجموعة من الأدلة و القرائن ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية ."

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك "**، دار وائل للنشر ،ط1 ،عمان ، الأردن ،2012،ص 19.

[2] أحمد جمعة ، **المدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث** ،الإطار الدولي ،ط1، دار صفاء،عمان ،2009،ص 25.

[3] محمد سمير الصبيان، **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية و الممارسة**،الدار الجامعية ،الإسكندرية،مصر ،1993،ص 17.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق

يوجد عدة تقسيمات للتدقيق، كل تقسيم من خلال زاوية معينة، ثمن أنواع التدقيق نذكر ما يلي :

من حيث الجهة القائمة بعملية التدقيق: وينقسم بدوره إلى نوعين أساسين وهما[1]:

1.1 التدقيق الخارجي:

وهو التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المنشأة أو الشركة، حيث يكون محايدا أو مستقلا تماما عن إدارة المنشأة، وذلك بهدف فحص السجلات، البيانات المحاسبية، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية ثم الخلاص إلى إبداء رأي فني محايد عن صدق وصحة المعلومات وكذا عدالة التقارير المالية الناتجة عن النظام المحاسبي للمنشأة خلال فترة معينة، وذلك لإضفاء عليها صيغة المصداقية، وتشم عملية التدقيق وفقا لمسار يمكن إظهاره في الشكل التالي :

2-1-التدقيق الداخلي:

وهو تدقيق يعتبر حديث النشأة إذا ما قورن بالتدقيق الخارجي، وهو أ أداة مبتلة تعمل من داخل المشروع، للحكم والتقييم، وخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة عن طريق مراجعة العمليات الحسابية والمالية، ومن هنا يمكن القول أن التدقيق الداخلي يمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مد الإدارة باستمرار المعلومات فيما يتعلق بالنواحي الآتية:

- ✓ دقة أنظمة الرقابة الداخلية،
- ✓ الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المشروع،
- ✓ كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي لكي يعكس بصدق نتائج العمليات

2- من حيث الإلزام القانوني:

وينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين وهما[2]:

1.2-التدقيق الإلزامي (أو الإجباري):

وهو التدقيق الذي يحتم أو ينص القانون على الوجوب القيام به، (قانون تجاري، قوانين الضرائب، وقانون الإستثمار)، ويتم تعيين مدقق الحسابات من خلال الجمعية العامة وهي التي تقدر أتعابه، و في حالة تعدد المدققين فإنهم مسؤولون بالتضامن، واستثناء من مؤسس الشركة المدقق الأول ومن الضروري أن يكون التدقيق اختياري

[1] محمد سمير الصيان، "**الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والنطق** ، الدار العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص 30

[2] أحمد حلمي جمعة ، مصدر سبق ذكر ه، ص19

2.2-التدقيق الغير إلزامي أو الاختياري:

و الأصل في أن يكون التدقيق اختباري أي أنه يرجع أمر تقرير القيام به إلى أصحاب المنشأة وإلى غيرهم من أصحاب المصالح، دون أي إلزام قانوني ، إلا أن قوانين الضرائب والتي تطلب اعتماد حسابات المنشآت ومستنداتها وبياناتها المالية من احد المحاسبين، فالمحاسب في هذا المجال يقوم بتسجيل العمليات المالية وتصنيفها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بغض النظر عن تدقيقها من قبل مدقق خارجي مستقل، كذلك هذا النوع من التدقيق يناسب شركات الأشخاص والمنشآت الفردية، لأنه يفيد في الثقة و الاطمئنان لصحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المستخدم، إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء خاصة في حالات الانفصال أو عند انضمام شريك جديد، وكذلك اطمئنان البنوك إلى التقارير المالية المعتمدة من المدقق عند طلب القروض

3- من حيث مجال أو نطاق التدقيق: وينقسم التدقيق إلى نوعين وهما[1]:

1.3-التدقيق الكامل:

هنا يخول للمدفق إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه ، ولا تضع الإدارة التي تعين المدقق أي قيود على نطاق أو محال التدقيق، ولكن يخضع ذلك لمعايير أو مستويات التدقيق المتعارف عليها، ويتعين على كل مدقق في نهاية الأمر إبداء رأيه الفني عن مدى سلامة القوائم المالية الختامية ككل، بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، وهو مسؤول عن أي ضرر ينشأ عن تهاونه في أي ناحية من نواحي العمل.

2.3 -التدقيق الجزئي:

وهو الذي يتضمن وضع بعض القيود على نطاق أو مجال التدقيق، بحيث يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات دون غيرها، وتحدد الجهة التي تعين المدقق تلك العمليات على سبيل الحصر، ويتعين على المدقق في هذه الحالة أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات ، ويتعين وجود اتفاق أو عقد كتابي يسين حدود ونطاق التدقيق والهدف المراد تحقيقه، وذلك لإبراء ذمة المدقق من أي قصور أو إهمال في تدقيق بند لم يعهد إليه. هذا النوع من التدقيق من بين الأنواع الأكثر تطبيقا وانتشارا في التدقيق الخارجي.

[1] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية التدقيق الحسابات"**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص19

4- من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات:

ويمكن تقسيم التدقيق من هذه الزاوية إلى نوعين وهما"[1]:

1.4 - التدقيق الشامل أو التفصيلي:

ويعني أن يقوم المدقق بالتدقيق في جميع القيود، الدفاتر، السجلات، الحسابات والمستندات، أي أنه يقوم بتدقيق جميع المفردات محل الفحص، ومن الملاحظ أن هذا التدقيق يصلح للمنشأة الصغيرة و المتوسطة الحجم، أما في حالة المنشآت كبيرة الحجم، سيؤدي استخدامه إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي قد تعرقل السير العادي للنشاط داخل المنشأة

2.4-التدقيق الإختباري:

وفي هذا النوع يقوم المدقق بتدقيق جزء من الكل، حيث يقوم باختيار عدد من المفردات (عينة لكي تخضع لعملية الفحص، ثم يعمم بعد ذلك نتائج الفحص على مجموع المفردات المجتمع التي تم اختيار هذا الجزء منها. وهذا النوع من التدقيق بحده خاصة في المؤسسات ذات الحجم الكبير وذات العمليات المتعددة بصورة كبيرة والتي يصعب فيها التدقيق الشامل لكل العمليات (المفردات.5 .(من حيث توقيت عملية التدقيق: ويمكن تقسيم التدقيق من هذه الزاوية إلى نوعين[2]:

3.4-التدقيق النهائي: ويتميز هذا النوع أنه يتم بعد إنتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ولهذا النوع من التدقيق مزايا يحققها كما له وجه نقد .من المزايا التي يحققها نذكر ما يلي :

تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم تدقيقها (تسوية وإقفال الحسابات

عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المنشأة لأن المدقق ومساعديه لم يترددوا كثيرا على المنشأة أما أوجه النقد التي توجه إلى التدقيق النهائي فأهمها:

- ✓ قصر الفترة اللازمة للقيام بعملية التدقيق
- ✓ حدوث إرتباك في مكتب المدقق
- ✓ تأخر النتائج

[1] محمد سمير الصبان، "نظريات المراجعة وآليات التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 36

[2] خالد راتب الخطيب، خليل محمود الرفاعي ، مرجع سبق ذكره، ص 23

2.5- التدقيق المستمر:

أي أن عملية الفحص و الإجراءات الإختبارية تشم على مدار السنة المالية للمنشأة، و بطريقة منظمة وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر في غاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية، وهذا النوع من التدقيق يعد مناسبا لشركات الأموال وغيرها من المنشآت الضخمة، ولهذا النوع من التدقيق كذلك مزايا وعيوب نذكرها فيما يلي[1]:

أ-مزايا التدقيق المستمر

- طول الفترة الزمنية التي يتم فيها عملية التدقيق
- إنتهاء المدقق من عمله بعد فترة قصيرة من تاريخ إنتهاء السنة المالية
- إكتشاف الأخطاء والتلاعب أول بأول، أي عدم وجود فجوة زمنية كبيرة بين تاريخ حدوث الأخطاء واكتشافها
- تواجد المدقق ومساعديه في المنشأة باستمرار أو في فترات منتظمة خلال السنة المالية
- تنظيم العمل في مكتب المدقق دون ضغط أو إرهاق موسمي (توزيع العمل على العاملين بالمكتب)

ب-عيوب التدقيق المستمر

-إرتباك العمل في المنشأة محل التدقيق كما قد يسهو المدقق عن إتمام عمل بدأ فيه

-قد يتحول التدقيق المستمر إلى عمل روتيني بحت يؤدي بطريقة آلية

-توطيد العلاقة بين المدقق وموظفي المنشأة مما يسبب إحراج عند كتابة التقارير

6- من حيث ملكية المؤسسة:

وقد تكون المؤسسة موضوع التدقيق مملوكة ملكية خاصة أو عامة أو مختلطة،

ومن هذه الزاوية يمكن تقسيم التدقيق إلى نوعين:

1.6-التدقيق العام:

وهو نوع من التدقيق الذي ينصب للمؤسسات العمومية والحكومية في حد ذاتها، والتي تخضع للقواعد الحكومية الموضوعية، وفي هذا النوع من المؤسسات لها صيغة المال العام أي تمتلكها الدولة، ولها الرقابة المباشرة عليها وهي إلزامية وفق للقانون ويقوم هذا النوع من التدقيق جهاز للرقابة تابع للدولة متخصص في الرقابة المالية وتنفيذ الموازنة وحسابات الدولة والإدارات والمؤسسات التابعة لها ، ويتبلور دور هذا الجهاز هو السهر على المال العام المودع في خزينة الدولة .

[1] عبد الفتاح الصحن وآخرون، "أسس المراجعة"، دار الشباب الجامعية، إسكندرية، مصر، ب ، 2003، ص48

2.6-التدقيق الخاص:

وهو تدقيق المؤسسات و المنشآت التي تكون ملكيتها للأفراد مهما كان الشكل القانوني لهذه المؤسسات (شركات أمول أو شركات تضامن ذات مسؤولية محدودة،جمعيات نوادي(...)

وسمي بالتدقيق الخاص لأن المالك لرأس المال عدد من الأفراد، سواءا كان هذا العدد كبير، متوسط أو محدود كالمؤسسات الفردية.

المطلب الثالث: معايير التدقيق

تمثل معايير التدقيق الخطوط الإرشادية التي يتم استخدامها لأداء عملية التدقيق ، و تعتبر كمقياس نستطيع من خلالها تقيم هاته العملية و تنقسم هاته المعايير حسب ما نص عليه المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA إلى المجموعات الثلاثة الآتية :

1- المعايير العامة : تتعلق بشخص المدقق
2- معايير العمل الميداني و تتعلق بإجراءات العمل الميداني للمدقق،
3- معايير إعداد التقرير تتعلق برأي و تقرير المدقق.

و الشكل التالي يعرض لنا هاته المعايير بالتفصيل

شكل رقم (1.I) يمثل : أنواع معايير التدقيق

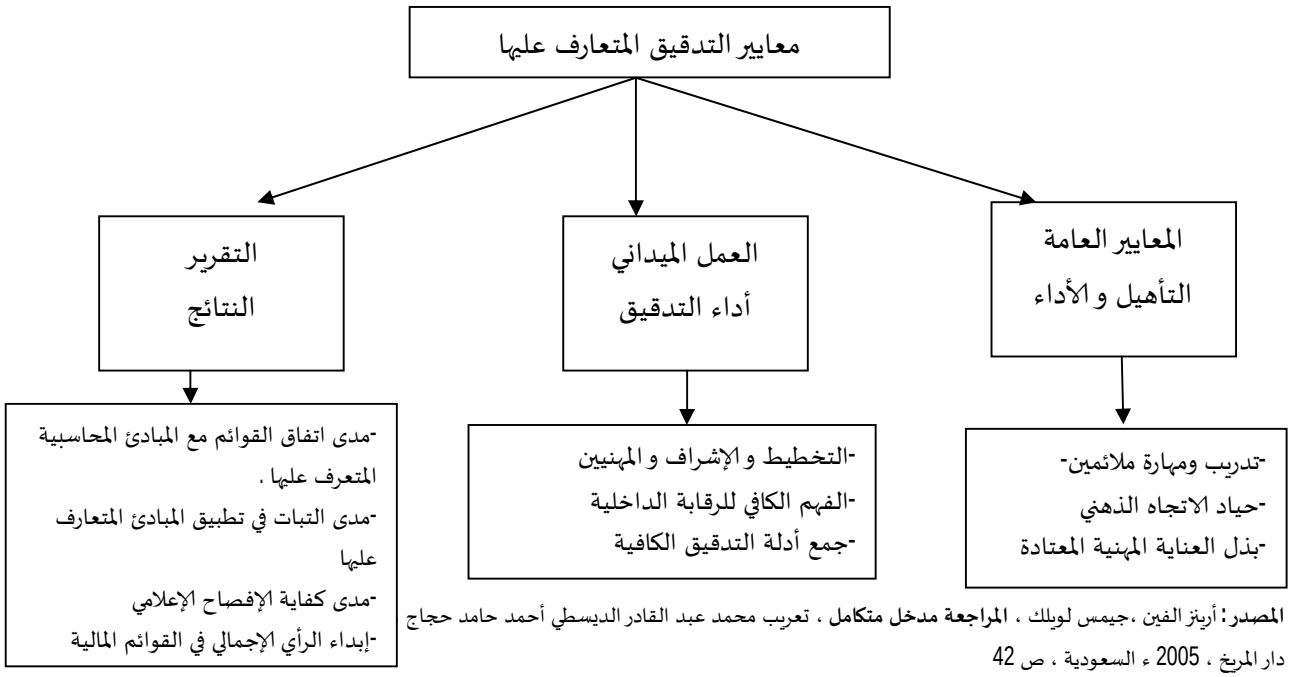

المصدر: أرينز الفين ،جيمس لوبلك ، **المراجعة مدخل متكامل** ، تعريب محمد عبد القادر الديسطي أحمد حامد حجاج دار المريخ ، 2005 ء السعودية ، ص 42

أولا المعايير العامة أو الشخصية

سميت هذه المعايير بالشخصية كونها تتعلق مباشرة بالتكوين ذاتي المدقق ، و يمكن حصرها في الأتي :

- أن تتم عملية الفحص بواسطة شخص أو أشخاص هم قدر كافي من التأهيل العلمي و العملي.
- أن يتوافر لدى المدقق عنصري الحياد و الاستقلال.
- أن يتحلى المدقق بالعناية المهنية المعتادة أثناء عمله و كذا في إعداد تقريره[1] .

وتضم المعايير العامة المعايير الفرعية الآنية :

1- التأهيل العلمي و العملي :

ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية و الخبرة العملية و الكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق.

يعني هذا المعيار أن المدقق يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة و الضرائب و التدقيق و غيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية ، إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المدقق في التدريب و التعليم طوال ممارسته للمهنة ليظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك الحالات ، ويظل مستعدا لاكتساب المعرفة في مجالات جديدة[2].

2- **الاستقلال :** يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها للحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في سن قرارات مستقبلية إذا أن تحديد مدى الاعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى استغلالية المدقق ، لذا ينبغي توافر النقطتين التاليتين لتحديد مدى استقلالية المدقق:

1.2- عدم وجود مصالح مادية للمدقق : ينبغي على المدقق أن لا تكون له مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بمراجعتها و أن لا تكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع ، لأن وجود ذلك قد يؤثر على استقلالية في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية[3].

2.2- وجود استقلال ذاتي : يفترض في هذه النقطة عدم تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن فحص البيانات و السجلات المحاسبية بحيث لا يتعرض لضغوط تحد من تحقيق المبتغى من التدقيق،

[1] محمد أمين مازون، مرجع سابق،ص 19.

[2] محمد الفيومي ، عوض لبيب ، أصول ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 35

[3] محمد التهامي طواهر: مسعود صديقي ، مرجع سابق، ص 40-71

و في ظل توافر النقطتين السابقتين يمكن أن تحدد الأبعاد الحالة على استقلال المدقق .

أ. **الاستقلال في إعداد برنامج التدقيق :** يستطيع المدقق في ظل هذا البند تحديد برنامج التدقيق وخطوات العمل و حجم العمل من خلال المفردات الواجب فحصها و كذا الجوانب و الأجزاء المراد مراجعتها من نظام المعلومات المحاسبية ككل. مما لاشك فيه أن هذا البعد يتضمن عدم التدخل الإدارة في استبعاد أو تحديد أو تعديل ما ثم أخذه من طرف المدقق في برنامجه.

ب. **الاستقلال في مجال الفحص :** يعتبر المدقق مستقلا و حرا في اختيار حجم المفردات المراد فحصها من مجموع المفردات ، إذا يستطيع المدقق في هذا الإطار فحص جميع البيانات ، المستندات، السجلات ومسار عملية التجهيز للتقرير بعدها عن صحة و مصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها.

ت. **الاستقلال في إعداد التقرير:** يعتبر المدقق مستقلا في كتابة تقريره الموضع لعملية الفحص والتدقيق من عناصر نظام المعلومات المحاسبية ، مع إظهار فيه كافة الحقائق التي ثم اكتشافها إبان عملية الفحص و إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية ، إذا ينبغي في هذا الإطار عدم تدخل الغير لتحريف أو تعديل الحقائق في التقرير أو استبعاد بعض الحقائق الأهمية منه.

2- العناية المهنية : يعني أن يقوم المدقق بذل العناية المهنية و الجهود الممكنة و المناسبة من بداية عملية التدقيق إلى غاية الانتهاء منها ، انطلاقا من كون أن المدقق لابد أن يفي بالمعيارين السابقين المتعلقين بالتأهيل العلمي و العملي و الاستقلال في أداء مهنة[1].

يمكن تحديد شروط عامة يجب توافرها في المدقق بغية الوصول إلى العناية المهنية المطلوبة هي :

* محاولة الحصول علة أنواع المعرفة المتاحة بغية التنبؤ بالأخطاء غير المنتظرة .
* أخذ بعين الاعتبار الظروف غير العادية في برنامج التدقيق من أجل الحذر عند فحص العناصر المرتبطة بها.
* التقييم لنظام الرقابة الداخلية بغية تحديد مواطن القوة و الضعف ، الذي قد يستغل لحدوث تلاعبات و غش ولا يمنع حدوث أخطاء.
* العمل على إزالة الشكوك أو الاستفسارات المتعلقة بالمفردات ذات الأهمية في إبداء الرأي.

[1] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقى ، ص ص 41-42

* العمل باستمرار من أجل تطوير مجال حيرته المهنية.

في غاية المعايير العامة نشير إلى أن معيار التأهيل العلمي والعملي مع معياري بذل العناية المهنية و معيار الاستقلال هي من أهم المعايير التدقيق المتعارف عليها ، و أي خلل في هاته المعايير الثلاثة سيؤثر على المعايير الأخرى للتدقيق.

- ثانيا : معايير العمل الميداني

تضع هاته المعايير مجموعة من الإرشادات و التوجيهات التي يجب على المدقق أن يلتزم بها عند أداء عملية التدقيق ، و تعتبر معايير العمل الميداني أكثر دقة مقارنة بالمعايير العامة.

تشمل معايير العمل الميداني ثلاثة معايير أساسية هي كالآتي:

- يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب و كاف ، فضلا عن توافر إشراف دقيق على أعمال المساعدين.
- يجب دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة و ذلك لتقرير مدى الاعتماد عليها ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة و التي تستفيد ما إجراءات المراجعة .
- ضرورة الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص و الملاحظة و الاستفسارات و المصادفات و غير ذلك كلها لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما يتعلق بالقوائم المالية موضوع الفحص و المراجعة[1].

و فيما يلي سنوضح هاته المعايير بالتفصيل :

1- التخطيط السليم و الإشراف على المساعدين :

ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يخطط العمل بدرجة كافية ، و يجب مباشرة الإشراف الصحيح على المساعدين في حالة وجودهم ، كما يتضمن التخطيط الكافي للتدقيق خصائص معينة مثل تكييف ظروف العمل ، تحديد الاحتياجات من الأفراد و الاستفادة الكفاءة من موارد مكتب التدقيق[2].

و بذلك فإنه يتعين على المدقق أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة ، و بطلق أعضاء المهنة هذه الخطة اسم " برنامج المراجعة " و، هذا الأخير هو خطة مكتوبة لتنفيذ إجراءات المراجعة ، و يتضمن عادة تحديد الدفاتر و السجلات الواجب فحصها و الوقت المحدد لذلك ، مع مراعاة أن

[1] وليد توماس أمرسون هلكي ، **المراجعة بين النظرية و التطبيق** ، تعريب و مراجعة د. أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، 1989، م 57.

[2] عبد الفتاح محمد الشحن ، كمال حليفة أبو زيد ، **المراجعة علما و عملا** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1991، ص 76

ينصف البرنامج بالمرونة حيث أن الهدف الأساسي هو إجراء فحص سليم و ليس استكمال برنامج المراجعة فقط[1].

يعتبر التخطيط لمهمة التدقيق أو تخطيط برنامج التدقيق من الخطوات الهامة في عملية التدقيق ، حيث يساعد التخطيط السليم على التأكد من الإجراءات أو الاختبارات الهامة قد نالت العناية المناسبة ، و أن المشاكل المتوقعة قد ثم تحديدها كما يساعد التخطيط على الاستعمال الكفء للمساعدين ، و التنسيق مع الأعمال المنفذة بواسطة مدققين أخرين ، و نظرا لأهمية هذا المعيار ، فقد خص الاتحاد الدولي للمحاسبين الإطار النظري للتدقيق موضوع التخطيط لمهمة المراجعة معيار خاص بالإضافة إلى الإشارة لعملية التخطيط في معايير أخرى من خلال بعض الفقرات و يمكن عرض مكونات هذا المعيار كما يلي[2]:

- يعتبر التخطيط لعملية التدقيق من المبادئ الأساسية التي تحكم المسؤولية المهنية للمدقق،
- يجب أن يخطط المدقق عمله بطريقة تسمح له بالقيام بمراجعة فعالة.
- يجب أن يركز وضع خططه على معرفته بأعمال و نشاطات الزبون .

يجب أن تتضمن عملية التخطيط المراحل التالية :

* دراسة النظام المحاسبي و الإجراءات المتبعة في الرقابة الداخلية.
* تقييم مدى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.
* تحديد طبيعة و توقيت و تطلق الإجراءات المراجعة التي سيتم تنفيذها.
* تنسيق جميع الأعمال التي سيتم تنفيذها.

- يجب أن تراجع إعداد برنامج تدقيق يحدد فيه طبيعة و توقيت و تطلق إجراءات المراجعة ،
- يجب أن يراجع هذا البرنامج حسب تقدم المهمة و خلال عملية المراجعة .

أما الإشراف على المساعدين فيقتضي ضرورة تقسيم العمل بينهم وحسن توجيههم وذلك لتحقيق .

[1] محمد سمير الصبان ، عبد الله هلال ، **الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1998 ، ص68

[2] ATH guides , audit financier guide pour l'andit de l'information financière des entreprises et organisations clets , paris , 2eme , édition , 1987 p 53

-أهداف عملية التدقيق.

وقد تناولت المعايير الدولية للتدقيق موضوع الإشراف على المساعدين كما يلي [1]:

- يجب على المراجع أن يقوم بالمتابعة و المراقبة الدقيقة للأعمال المفوضة للمساعدين .
- يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية اللازمة في توجيه مساعديه و الإشراف عليهم
- يجب على المراجع التأكد من أعمال مساعديه بواسطة أشخاص أكفاء ، و ذلك لتحديد ما إذا كان العمل قد ثم تأديته وفقا للمعايير المهنية أو لا ، و أن الأهداف المرجوة قد تم تحقيقها ، و أن النتائج التي ثم الحصول عليها مطابقة للعمل و رأي المراجع بشأن المعلومات المالية
- يجب على المراجع إبلاغ مساعديه مسؤوليتهم و أهداف إجراءات المراجعة التي يجب القيام بأدائها، كما يجب إبلاغهم بالأمور التي قد تؤثر على نطاق تلك الإجراءات ، كما يجب عليه لفت انتباه المساعدين اتجاه المشاكل الجوهرية المرتبطة بالمحاسبة و المراجعة و التي تنشأ أثناء أداء عملية المراجعة .

و مما سبق ، تستطيع القول أن وضع برنامج لعملية التدقيق و التخطيط لها يعتبر مرحلة هامة و خطوة ضرورية يقوم بها المدقق ، كما يلزمه الإشراف على المساعدين و هم أشخاص لهم درجات مختلفة من الكفاءة بالإضافة إلى المدرسين في مكتبة إلى وضع نظام للإشراف عليهم و تنسيق مجهودائم ، إذن فالتخطيط السليم و الإشراف الجيد على المساعدين هو مرحلة جد مهمة وضرورية لنجاح عملية التدقيق .

2- **تقييم نظام الرقابة الداخلية :** يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية ثاني معيار من معايير العمل الميداني فنظام الرقابة الداخلية لأي مؤسسة يعتبر محددا لنوعية التدقيق التي ستتبناها المدقق أثناء أدائه لمهامه بغية الوصول إلى الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها ، اعتمادا على نوعية و مدى مصداقية المعلومات الناتجة عن هذا النظام .

- إن أول خطوة يقوم بها المراجع قبل بداية مراجعته القيام بفحص و تقييم نظام الرقابة الداخلية في الجهة التي سيقوم مراجعتها ، و الذي يساعده في تحديد برنامج مراجعته و عناصره المختلفة ، كذلك أسلوب المراجعة الذي سوف يتبعه المراجع و تحديد وفريق المراجعة المناسب من حيث العدد و الخبرة والكفاءة[2].

و على المراجع أن يفترض وجود نظام رقابة داخلية حياد بحيث يضع برنامجا مبدئيا يدرس من خلاله مدى تطبيق عناصر هذا البرنامج في المؤسسة و عند الحصول على النتائج يقوم بتعاد يله و ذلك حتى يتمكن من

[1]. د شريفى عمر ، **التعليم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة العربية** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة سطيف ، 2013 ، ص 67

[2]احمد السيد سرايا ، **أصول قواعد المراجعة و التدقيق الشامل** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 2007 ، ص 246-247

الحصول على حكم موضوعي إضافة إلى أنه عند إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية و في حالة إذا كانت المؤسسة كبيرة يستحسن تكوين فريق عمل من مراجعين و مساعدين بحيث يكون هناك تبادل آراء فيما بينهم حتى يتوصل المراجع إلى تقارب ما بين أحكامهم. ومن أجل تقيم نظام الرقابة الداخلية يجب على المدقق الالتزام بإحدى الطرق التالية :

1- **طريقة الاستقصاء عن طريق الأسئلة :** تشمل هذه الطريقة على قائمة من الأسئلة النموذجية تخص وظائف المؤسسة و عملياتها ، فعلى حسب "HAMINI" فالأسئلة تخص الفصول الآتية[1] :

- ✓ الأسئلة المتعلقة بالمشتريات.
- ✓ الأسئلة المتعلقة بالأجور .
- ✓ الأسئلة المتعلقة بالمخزون و الإنتاج.
- ✓ الأسئلة المتعلقة بالمبيعات. الأسئلة المتعلقة بالحزينة الأسئلة المتعلقة بالمستندات و الأسهم.
- ✓ الأسئلة المتعلقة بالاستثمارات .
- ✓ الأسئلة المتعلقة بالأموال الجماعية
- ✓ الأسئلة المتعلقة بالإعلام الآلي

2- **طريقة التقرير الوصفي :**

تعتمد هذه الطريقة على وصف نظام الرقابة المعتمد داخل المؤسسة موضوع المراجعة ، إذا يقوم المراجع بتشخيص النظام من خلال التطرق إلى مقوماته و الإجراءات القائم عليها فيستطيع أن يحدد مواطن الضعف والقوة فيه اعتمادا على درجة امتثال إجراءات نظام الرقابة الداخلية ، لعدم الالتزام بما يخلق فرص التلاعب والغش إن الوصف الكتابي القائم على أساس التقييم الميداني النظام الرقابة الداخلية يمكن من تحديد مواطن القوة و الضعف في النظام ، و هذا ما يسمح بتوجيه عملية المراجعة نحو مواطن الضعف لفحصها.

3- **طريقة الملخص الكتابي :**

يقوم المراجع بإعداد ملخص كتابي يحدد فيه بالتفصيل الإجراءات و الوسائل الواجب توافرها في النظام الرقابة الداخلية ، بغية الإسترشاد به في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع المراجعة[2].

[1] محمد التهامي طواهر ، مسعود صديقى ، مرجع سابق ، ص 46

[2] احمد التهامي طواهر ، مسعود صديقى ، مرجع سابق ، ص ، ص 49-50

4-كفاية أدلة الإثبات :

يسعى المدقق إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية تبث يقوم بالبحث عن الأدلة الكافية و القوية و التي توفر له أساسا معقولا و قاعدة متبنية مدعمة للرأي الفني المحايد الذي أبدله .

المجموعة الثالثة : معايير إعداد التقرير :

بعد التطرق على المعايير العمة و معايير العمل الميداني ، سيعرض أخر مجموعة من معايير التدقيق المتعارف عليها و هي معايير إعداد التقرير و التي يستطيع من خلالها المدقق أن يبدي رأيه و يشير إلى النتاج المتوصل إليها بعد قيامه بعملية التدقيق من خلال كتابة تقرير غائي في إطار مجموعة من الضوابط يجب على المدقق أخذها بعين الاعتبار ، و يمكن حضر هاته الضوابط في المعايير الأربعة التالية[1]:

- يجب أن ينص تقرير المراجع عند إبداء رأيه عن مدى تطبيق المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية الخاصة بالفترات السابقة .
- يجب أن تكون القوائم المالية المستعملة لإبداء الرأي معبرة تعبيرا كافيا عما تحمله هذه القوائم من معلومات ما لم يذكر في التقرير ما يقيد خلاف ذلك.
- يجب أن يكون تقرير المراجع ملم بكل القوائم المالية بكونها وحدة واحدة عند إبداء رأيه ، وفي حالة استحالة ذلك يجب على المراجع أن يذكر الأسباب التي أدت إلى دعم إبداء رأيه .

يقوم المدقق بإبداء رأيه الفني باستعمال أحد أنواع التقارير التالية :

- **التقرير النظيف :** هو تقرير يوضح رأي المدقق الإيجابي ، و يدل هذه التقرير على تبني المدقق للمعايير التدقيق المتعارف عليها من جهة و سلامة الممارسة المحاسبية داخل المؤسسة موضوع المراجعة و تتبنها النظام رقابة داخلية سليم و تطبيقها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من جهة أخرى و يعتبر هذا النوع من أنواع التقارير القليل
- **التقرير التحفظي :** هو ذلك التقرير الذي يشير من خلاله المدقق إلى بعض التحفظات و التي يراها المدقق - ضرورية للوصول إلى معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ، حيث يتم الإشارة إلى هاته التحفظات بكل وضوح وصراحة من طرف المدقق و يحدد تأثيرها على الوضعية الحقيقية و على القوائم المالية للمؤسسة و مركزها المالي.
- **التقرير السالب :** يقوم المراجع بإصدار هذا التقرير ، إن كان قام بتبني معايير التدقيق المتعارف عليها : أثناء قيامه بعملية التدقيق ، في حين أن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة موضوع المراجعة لم يتم إعدادها وفقا لمعالجة سليمة و لم تراع هاته المؤسسة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما .
- **تقرير عدم إبداء الرأي** : يكون هذا النوع من التقرير عندما يستحيل على المدقق تطبيق إجراءات لمراجعة و التي من الضروري أن يستخدمها ، كاستحالة حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعده على إبداء رأيه

[1] خالد أمين عبد الله ، **علم تدقيق الحسابات ، الناحية التقنية و العملية** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 81

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي حلقة من حلقات الرقابة في المؤسسة، إذ تعتمد عليه الإدارة للتخفيف من المسؤولية الملقاة على عاتقها، حيث يعتبر بمثابة العين الساهرة للإدارة ، والتي تراقب من خلالها كل كبيرة وصغيرة تحدث في المؤسسة ، والتدقيق الداخلي ليس بالمفهوم الجديد إذ هو قديم الممارسة إلا أنه لم يلقى الاهتمام الواسع إلا بعدما برزت الحاجة الملحة له، ومن ثم ازداد اهتمام الباحثين والمهنيين، فقاموا بتطويره وإرساء مجموعة من القواعد الأزمة لممارسته داخل المؤسسة، وهذا لما يقدمه للمؤسسة من خدمات تساعد الإدارة في التسيير الجيد والفعال للمؤسسة، وعلى اثر ذلك سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة التدقيق الداخلي و تطوره التاريخي ، مفهومه وأهم التعاريف التي وردت فيه، أنواعه، وأخيرا أهميته وأهدافه

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي.

أولا : نشأة التدقيق الداخلي

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى عام 1941، حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية"IIA"، وهذا كان بمثابة الخطوة الأولى والتي يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التدقيق الداخلي، حيث ساهم هذا المعهد منذ إنشائه في تدعيم و تطوير مهنة التدقيق الداخلي، واتساع نطاق الانتفاع بخدماته ، كما بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدما بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المدقق الداخلي[1].

وفي عام 1957، تم إدخال تعديلات عليها، وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي وكذلك أهدافه، حيث لم يعد يقتصر على الأهداف الوقائية فقط بل تعدتها لأهداف بناءة ، وبذلك أصبحت الإدارة تطلب من المدقق الداخلي التقييم واقتراح الحلول للمشاكل الموجودة وتوجيه العمال وإبداء الآراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات[2].

ومن أهم إنجازات معهد المدققين الداخليين هي قيامه بوضع مجموعة من المعايير التي تحكم الأداء المهني لعملية التدقيق الداخلي، حيث تم عام 1974 تشكيل لجان لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي، وفي عام 1997 انتهت هذه اللجان من أعمالها، وقدمت تقريرا بنتائج دراستها وتم التصديق عليها،وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها، ممثلين في معهد المدققين الداخليين والجهات التابعة له. وفي عام 1999، تم إصدار دليل الأخلاقيات مهنة التدقيق صادرة عن صياغة دليل جديد لتعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي، وثم تعريف نشاط التدقيق الداخلي على أنه "نشاط نوعي، استشاري، موضوعي و مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف.

[1] أمين أحمد لطفي، " فلسفة المراجعة الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص 13

[2] نادر شعبان السواح، "المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني"، لدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 6()20، ص 24

من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى الدرجة الكافية للإنتاجية"[1].

وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي. وفي عام 2010 قام مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بإجراء مراجعة للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي، وعرضت التغيرات المقترحة إلى جانب المعايير الجديدة على كل المعنيين وذلك خلال الفترة ما بين فبراير إلى مايو 2010 ليتم بعد ذلك إصدار المعايير الجديدة والتي بدأ سريان مفعولها ابتداءا من 01 يناير.2011 [2]

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف با كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88/01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنه :"يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"، كما أكمل في نص المادة 58 على أنه: "لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن[3]".

[1] خلف عبد الله الورادات، **التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2006،ص 32

[2] جمعية المدققين(IIA)، المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الادخلي(التغيرات التي أجريت على تلك المعايير) مذكرة تفسيرية، صادرة في 2008،روجت في 01-10-2010 ،ومنشورة على الموقع www.global.theila.org تاريخ الاطلاع 2020/0/30 على الساعة 15.34 ، ص 1

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 02، القانون88/01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988

ثانيا : مفهوم التدقيق الداخلي

وردت عدة تعاريف التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي وتدرجت حسب التطور التاريخي الذي لحق هذه المهنة، فعزف على أنه " نشاط استشاري، موضوعي ومستقل، مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنضبطة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر، وضبط وإدارة وترشيد العمليات.[1]"

و عرف أيضا بأنه "وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل، لإقامة الرقابة الإدارية ما فيها المحاسبية، لتقييم مدى توافق النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد ما يحقق الكفاية الإنتاجية[2]"

وعرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنه " مراجعة العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر، حيث تنفذ من قبل أشخاص بعينون وفق شروط خاصة[3]"

كما عرفه المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين "IIA" في نشرته التي أصدرها عام 1971 على أنه " نشاط تقييم مستقل نشأ داخل المؤسسة، يعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى كخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى"[4].

وعرفته لجنة المعايير التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين "IAFC" على أنه" تقوم للأنشطة المتعارف عليها داخل الوحدة كخدمة لها، وتشمل وظائف التدقيق الداخلي الفحص، التقييم والمراقبة لمدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية[5]"

بينما يشير التعريف الجديد المعهد المدققين الداخليين الأمريكي "IIA" أن التدقيق الداخلي هو "نشاط تأكيدي، استشاري، موضوعي و مستقل، مصمم لإضافة قيمة للمنشأة، وإنجاز أهدافها بواسطة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم[6]".

كما عرفه المعهد الفرنسي للمر اجعة والمستشارين الداخليين على أنه "نشاط مستقل و موضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمنظمة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها،مع تقدم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة[7]"

---

[1] صبح، داوود يوسف، "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**"، ط1، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 2007، ص32

[2] المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين،" **مفاهيم الدقيق المتقدمة**"، مطابع الشمس، عمان، 2001، ص 227

[3] خالد راغب الحطب، "**مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان ، 2010، ص 129

[4] خالد راغب، الخطيب، نفس المرجع ص 120

[5] أحمد حلمي جمعة، **الدقيق الداخلي والحكومي**، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2011، ص46 "

[6] أحمد حلمي جمعة، نفس المرجع، م 46- 47

[7] شعباني لطفي، "**المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سير المؤسسة**"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص 71

ومن خلال التعاريف السابقة والمفهوم الجديد للتدقيق الداخلي يظهر ما يلي:

- التدقيق الداخلي نشاط مستقل داخل تنظيم معين، هذه الاستقلالية نسبية لأن هذه الوظيفة تابعة تنظيميا للإدارة العليا.
- يقوم هذه الوظيفة شخص مؤهل تابع للمؤسسة .
- يتمثل عمل هذه الوظيفة في إجراء عمليات فحص، تقييم وإعداد تقارير دورية حول عمليات جميع الوظائف الموجودة داخل المنشأة.

يتم إبلاغ الإدارة العليا بمدى سيرورة العمليات ومدى تجسيد السياسات وتحقيق الأهداف مع اقتراح مجموعة من التحسينات من شأنها أن تزيد في فاعلية وكفاءة المنشأة كما يمكن أيضا أن نستخلص أن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين أساسيتين وهما[1]:

خدمة التأكيد الموضوعي: والتي تشمل الفحص الموضوعي للأدلة بغرض توفير تقوم مستقل ومحايد الفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية.

الخدمة الإستشارية: وهي أن تقدم المشورة والنصائح للوحدات التنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، هدف تحسين عملياتها وإضافة قيمة للوحدة .

المطلب الثاني: أنواع ومعايير التدقيق الداخلي

الفرع الأول : أنواع التدقيق الداخلي

يتفرع التدقيق الداخلي إلى الأنواع التالية :

أولا: تدقيق الالتزام:

يهدف إلى التحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات الموضوعة من المؤسسة. وتقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي عبء التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المؤسسة الإلمام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات العامة؛ رقابة مدى التزام الإدارات المختلفة بتطبيق النظام الداخلي في إدارتهم.

ثانيا : التدقيق التشغيلي:

ويعتبر التدقيق التشغيلي المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي وتنشأ كوليد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي ولقد عرف على أنه: "المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتأكد من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب

[1] أحمد حلمي جمعة، **"المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث"**، ط1، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2009، ص47

الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال هذه الوظائف وقد تتشابه خطة المدقق الإجراء التدقيق التشغيل مع خطته لإجراء التدقيق المالي مع مراعاة تعديلها وتضمين العناصر غير المالية فيها[1]

ثالثا: التدقيق المالي:

يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول، وفق درجة المخاطر يتم تحديد نوعية التدقيق أهو مسبق أم لاحق؟

رابعا : تدقيق نظم المعلومات:

إن الهدف من تدقيق نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب وبطريقة صحيحة، كاملة، ومفيدة.

خامسا: تدقيق الأداء:

إن الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الفعالية والكفاءة والاقتصادية لأداء الموظفين ومدى الالتزام بالأنظمة والقوانين، يطلق على هذا النوع من التدقيق بالإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية.

سادسا: التدقيق البيئي:

الهدف منه قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه المؤسسة والحفاظ على الأنظمة البيئية، وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها وحماية البيئة من الاستنزاف أو الانقراض[2]

الفرع الثاني : معايير التدقيق الداخلي

تأدية مهنة التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة المتمثلة في خدمات التأكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي، والخدمات الاستثمارية الموجهة لخدمة الزبون، يتطلب تطبيق كل ما ورد في معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي(IIA) ، فقد تم تعريف المعيار بأنه إعلان مهني رسمي يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداء التدقيق الداخلي[3].

قام معهد المدققين الداخليين الأمريكي بتقسيم المعايير إلى معايير الصفات ومعايير الأداء[4] :

---

[1] رغدة إبراهيم عوض المدهون،**العوامل المؤثرة في العلاقة بيت التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي** ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين،2014،ص 20

[2] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص : 56-()6، بتصرف معهد المدققين الداخلين، مهادي أخلاقيات المهنة، 2009، ص 01

[3] International standards of the Professional practice of the internal auditing http://na the initg consulter le 15/05/2020

[4] مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة في ظل حوكمة الشركات عالية للحد من الفساد المالي والإداري**، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خبضر ، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص09

1-معايير الصفات : سلسلة (1000)

عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية صادرة عن معهد المدققين الداخليين، والتي تتناول صفات وخصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي، من خلال مسؤوليتهم اتجاه المؤسسة وشملت على الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات وثيقة المراجعة الداخلية)، الاستقلالية والموضوعية، البراعة وبذل العناية، الرقابة والنوعية وبرامج التحسين. تمثلت هذه المعايير فيما يلي:

-معيار رقم (1000): تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة موافق عليها من مجلس الإدارة.

-معيار رقم (1100): الاستقلالية بالنسبة لأنشطة التدقيق الداخلي، والموضوعية في تأدية هذه الأنشطة وفي إبداء الرأي.

-معيار رقم (1200): البراعة في أداء أنشطة التدقيق الداخلي وبذل العناية المهنية،

-معيار رقم (1300):على مدير التدقيق الداخلي أن يضع برنامج للرقابة النوعية وبرنامج للتحسين.

2 -معايير الأداء: سلسلة 2000

هي التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس التي يمكن أن يقاس بها أدائها، وشملت نشاط التدقيق الداخلي (الخطة السنوية)، طبيعة العمل، تخطيط للمهمة وذلك من خلال وضع خطط خاصة بالمخاطر وإيصال تلك الخطط ومتطلبات تنفيذها إلى الإدارة العليا المراجعة تلك الخطط واعتمادها وكذلك تقبل إدارة المخاطر، كما تؤكد هذه المعايير على أنه ينبغي أن يحدد التدقيق المناطق و الأنشطة الخاصة التي يجب تدقيقها:

-معيار رقم (2000) إدارة نشاط المراجعة الداخلية: وتقع مسؤولية مراقبتها على عائق مدير التدقيق بالمؤسسة ويجب أن تتميز بالكفاءة والفعالية من أجل تحقيق قيمة مضافة.

-معيار رقم (2100) طبيعة العمل : يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم و المساهمة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة.

-معيار رقم (2200) التخطيط للمهمة على المراجعين الداخليين تكوين ووضع الخطة لكل مهمة

-معيار رقم (2300) تنفيذ المهمة: على المراجعين الداخليين تحديد، تحليل وتقييم وتسجيل معلومات كافية التحقيق أهداف المهمة

-معيار رقم (2400) توصيل النتائج: يجب على المراجعين الداخليين إيصال نتائج المراجعة بالوقت والطريقة المناسبة.

-معيار رقم (2500) متابعة التقدم على مدير قسم التدقيق الداخلي وضع والمحافظة على نظام المراقبة ومتابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة، وذلك من خلال متابعة الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة فيما يخص الملاحظات المرفوعة إليها.

-معيار رقم (2600) قرار قبول الإدارة العليا للمخاطر: ينبغي على مدير قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر، وإذا رأى أنه غير مناسب أن يناقش الأمر مع الإدارة وإذا لم يتوصل للحل يتوجب عليه إبلاغ مجلس الإدارة للوصول للحل المناسب[1].

ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (2.I) المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

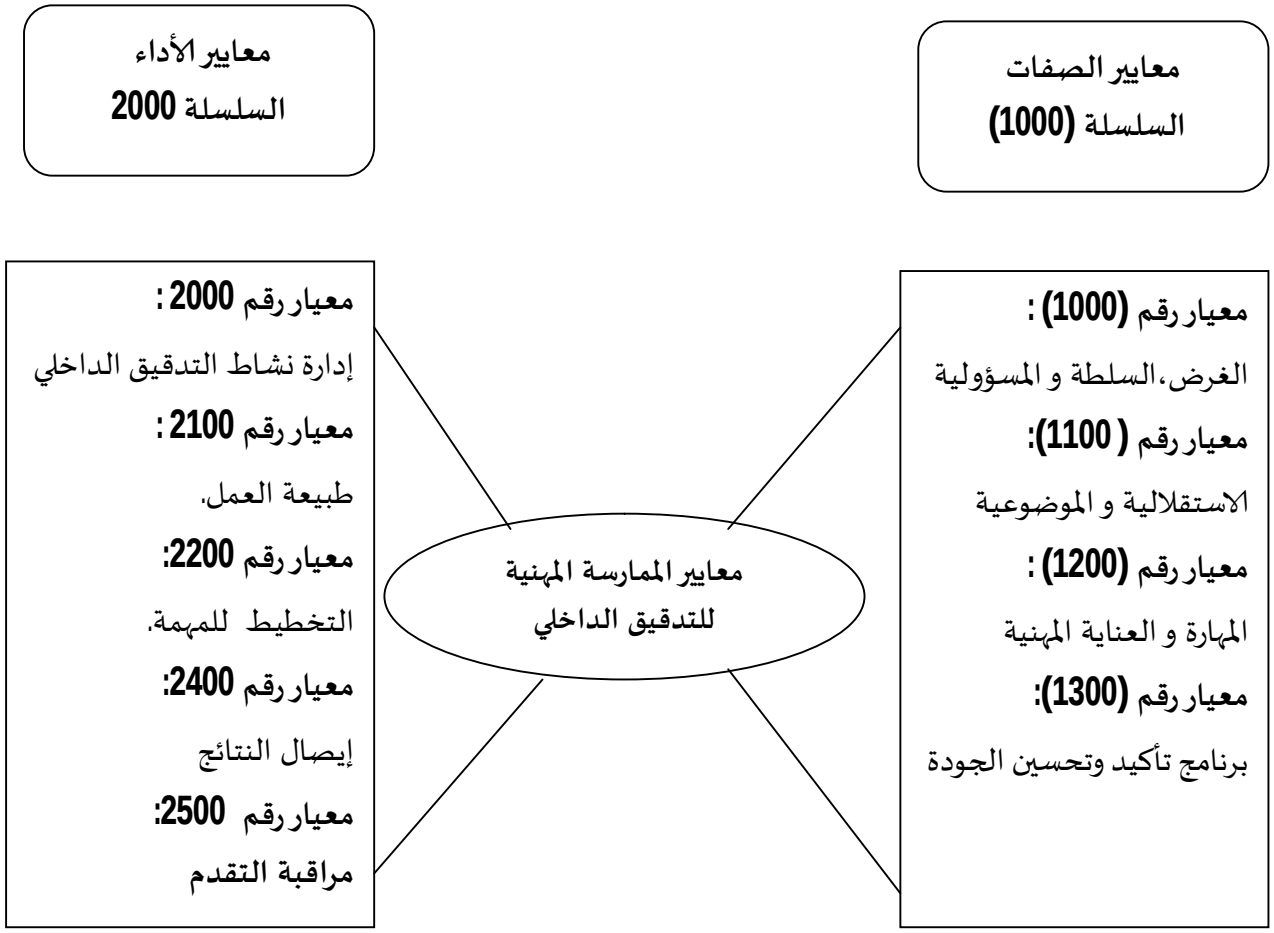

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معهد المدققين الداخليين

[1] مهاوات لعبيدي، **إسهامات المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، جامعة الوادي، الجزائر، نوفمبر 2015 ص 412.

المطلب الثالث : أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

الفرع الأول :أهمية التدقيق الداخلي :

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاثة سنوات من التدقيق الخارجي .ولاشك أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة للشركة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري و التأميني، إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة، ووضعه المعهد كهدف نهائي استراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي و أشار المعهد على إضافة القيمة يتم من خلالها تحسين و زيادة فرص إنجاز أهداف المنظمة و تحسين الإجراءات و العمليات و تخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة [1].

لقد حددت نشرة معايير الأداء للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1978،في مقدمتها أن الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أعضاء الشركة على تأدية مسؤولياتهم بفاعلية، حيث يتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويد أعضاء الشركة بالتحليلات و التقويمات والتوصيات و المشورة و المعلومات التي تهم الأنشطة التي تدقيقها،و 1تظهر أهمية التدقيق الداخلي من خلال تقديمها للإدارة الخدمات التالية[2]:

1-خدمات وقائية:حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود حماية كافية لأصول الشركة وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطرق الفعلي لها؛

2-خدمات تقويمية:حيث تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على قياس و تقويم فعالية تظم الرقابة و إجراءاتها في الشركة،و كذا مدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة؛

3-خدمات إنشائية (بناءة):حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقديم اقتراحات حول مختلف التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل الشركة،كما أنها تطمئن الإدارة على سلامة ودقة لمعلومات المقدم لها.

[1] محمد علي محمد الجابري،تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، مذكرة ماجستير في المحاسبة، 2014 ،ص 105

[2] براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات،دراسة حالة مؤسسة المحركاتEMO ،مذكرة ماجيستر، تخصص إدارة مالية ، 2014 ، ص 65

الفرع الثاني :أهداف التدقيق الداخلي:

الهدف الأساسي من التدقيق الداخلي طبقا لما ورد في بيان مسؤوليات التدقيق الداخلي الذي أصدره المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية هو "مساعدة أعضاء الإدارة العليا في الإبراء الفعلي المسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات والتقييم وتقديم التوصيات والتعليقات المرتبطة بالأنشطة تناولتها عملية التدقيق.[1]

تطورت أهداف التدقيق الداخلي مع الزمن لينسجم مع التغيرات التي طرأت على نشاط المنشأة، وبالتالي أصبحت أهداف التدقيق الداخلي تتحدد كما يلي[2]:

- التحقق من الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة
- التحقق من وجود أصول المؤسسة وصحة تقييدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها .
- التحقق من كفاءة الطرق التي يعمل بها النظام المحاسبي وذلك مؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والموقف المالي.
- التقييم الدوري لمدى مراعاة السياسات الإدارية الموضوعة والالتزام بالخطط والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية .
- تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات الأعضاء الإدارة زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها.
- يقدم الحلول الممكنة والتوصيات للمشاكل التي تواجهها المنظمة وتحسين أساليب العمل
- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم .

[1] القبطان محمد، " **قواعد المراجعة في أعمال البنوك**"، دار النصر للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص 178

[2] سعداني إبراهيم احمد، "دور **حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني** المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2008،ص04

المبحث الثالث : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

المطلب الأول : مخاطر التدقيق

إن مفهوم مخاطر التدقيق مستمد من منطلق احتمال وجود حالات الغش والأخطاء في البيانات المالية للمؤسسة، وبالتالي يجب اكتشافها من طرف المدقق ولا يزال هذا الهدف موجود بسبب أن قدرة المدقق في التأكد من صحة المعلومات المالية أمر غير مطلق نظرا لعدة عوامل تعود إلى الجانب النظري لمهنة التدقيق وسنتطرق في هذا المطلب إلى أهم تعاريف مخاطر التدقيق والعناصر المكونة له.

01-تعريف مخاطر التدقيق :

توجد عدة تعاريف لمخاطر التدقيق منها :

عرفه مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) بأنه " الخطر الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات دون أن يدري في التحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية[1] "

كما عرف " بأنه احتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية موضع الفحص، وذلك بسبب فشل مراجع الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في تلك القوائم التي يبدي رأيه فيها "

*وتعرف أيضا " يخطر قيام المدقق بإصدار رأي غير ملائم في القوائم المالية نتيجة لضعف حالة التأكد لديه، بمعنى أن يصدر المدقق رأي غير صحيح في القوائم المالية كان يصدر رأيا إيجابيا بخصوص قوائم مالية فيها أخطاء مادية نتيجة لعدم قدرته على اكتشاف هذه الأخطاء أو العكس قد يصدر رأي متحفظ في قوائم مالية لا تتضمن أخطاء جوهرية أو ذات أهمية نسبية[2] ".

ويمكن اختصار مفهوم مخاطر التدقيق بالنقاط التالية:

- ✓ الخطأ أو الاحتيال الذي يحدث (المخاطر الملازمة)
- ✓ الخطأ أو الاحتيال الناتج عن عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية (مخاطر الرقابة)؛
- ✓ الخطأ أو الاحتيال الذي لا يتم اكتشافه من قبل مدقق الحسابات (مخاطر الاكتشاف)

[1] أحمد محمد نور، **مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 66

[2] د. شعبان إبراهيم نعمان، مدى التزام شركات التدقيق بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 300، دراسة تطبيقية على شركات التطبيق العاملة في غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة غزة، فلسطين، 2014، ص 49 .

02-مكونات مخاطر التدقيق:

أوضحت معايير التدقيق فيما يخص المعيار رقم 400 والخاص بالرقابة الداخلية وتقييم المخاطر والصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB)على أن مخاطر التدقيق تتكون مما يلي[1]:

- المخاطر الضمنية (المخاطر الملازمة، الخطر الطبيعي)
- مخاطر الرقابة -المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية)
- مخاطر الاكتشاف(المخاطر المرتبطة بإجراءات التدقيق)

1-2 المخاطر الملازمة:

يعتبر الخطر الملازم من مكونات خطر التدقيق و عوامل و مؤثرات هذا الخطر لا يمكن تجاهلها عند تخطيط عملية التدقيق، و نظرا لهذا الدور فقد اهتم به عديد من المنظمات المهنية و منها تعريف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) بأنه قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات الحدوث خطأ جوهري، و يكون جوهريا إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات أو عمليات أخرى، و ذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية، و يمكن القول بأن الخطر الملازم هو تقدير المدقق لاحتمال وجود أخطاء أكثر من الحد المقرر قبوله و قد يوجد في عملية مالية أو في رصيد حساب أو في معاملة أو جزء منها و ذلك مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود رقابة داخلية متعلقة به[2].

2-2مخاطر الرقابة:

وهو الخطر المرتبط بنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، لذلك يقصد بالمخاطر الرقابية خطورة أو احتمالية أن لا يتم في الوقت المناسب منع أو اكتشاف وجود غش أو أخطاء مهمة يمكن حدوثها في أحد عناصر القوائم المالية بسبب عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات المراد إجراء عملية التدقيق فيها، كما تنتج مخاطر الرقابة بسبب عدم الاعتماد على دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية عند التخطيط لإجراء عملية التدقيق، فالمخاطر الرقابية لها علاقة ارتباط مباشرة بفعالية تصميم و تنفيذ نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة و المتعلقة بإعداد القوائم المالية و يتحتم دائما وجود بعض المخاطر الرقابية، نظرا للقيود الملازمة النظام الرقابة الداخلية.

يرجع وقوع هذه الأخطاء إلى الآتي[3]:

- درجة فعالية نظام الرقابة الداخلية
- عدم الالتزام بإجراءات هذا النظام
- فشل إجراءات هذا النظام في الكشف عن الأخطاء؛

[1] أحمد محمد نور، مرجع سابق ذكره، ص68.

[2] د.شعبان إبراهيم نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3] محمد توهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص128

- فشل العنصر البشري في الإيفاء بالتزاماته الرقابية؛
- ضعف مقومات النظام في المؤسسة
- عدم التوافق بين الإجراءات والواقع الفعلي له؛
- الخلل في التصميم الذي يعود لطبيعة العنصر البشري.

3-2مخاطر الاكتشاف :

إن المهمة الرئيسية لمدقق الحسابات في البحث و الكشف عن الأخطاء الجوهرية في السجلات المالية للعميل إن فشل مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية يطلق عليه خطر الاكتشاف، إذ أن مخاطر الاكتشاف تعد دالة على فعالية إجراءات التدقيق التي قام بها المدقق و على تفسير النتائج التي توصل إليها ،

ولا يمكن لمدقق الحسابات خفض قيمة مخاطر الاكتشاف إلى الصفر في أي حال من الأحوال وذلك بسبب أن المدقق لا يقوم بفحص كل العمليات والافصاحات والحسابات وقد تكون الإجراءات التي قام بها المدقق غير مناسبة أو أنه قام بتفسير النتائج التي توصل إليها بشكل غير صحيح .

ترتبط مخاطر الاكتشاف بشكل مباشر بإجراءات التدقيق ومن الممكن تعريفها على أنها عدم قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات بصورة فردية أو جماعية وذلك من خلال إجراءات التحقيق التي يقوم بها[1].

ويرجع القصور في اكتشاف هذه الأخطاء إلى :

- الجهل بالمعايير المهنية لتدقيق الحسابات
- استعمال أدلة إثبات غير قائمة على فرص القابلية للتدقيق (أي لا يكون لوجودها معنى أو سبب)؛
- استعمال أدلة إثبات غير كافية وغير ملائمة
- الاستعمال غير الملائم لإجراءات التدقيق عند تطبيقها ؛
- الاختيار السيئ للعينة؛
- عدم كفاية حجم العينة ؛
- التخلي ن إجراء مناسب للتدقيق بسبب ضيق الوقت أو اعتبار التكلفة[2].

3-نموذج مخاطر التدقيق لأغراض التخطيط :

بناء على مكونات خطر التدقيق يتعامل المدقق مع بعض النماذج الرياضية والتي تمكنه من جمع أدلة التحقيق، ويستخدم نموذج المخاطر بصفة أساسية في التخطيط لتقدير حجم الأدلة التي يجب جمعها، ومن أكثر النماذج استخداما هو النموذج التالي :

[1] رائد صلاح الخطيب، **مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 28

[2] محمد توهامي طواهر و مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 119

1-3-مخاطر التدقيق المقبولة : AAR المخاطر الملازمة IR *مخاطر الرقابة *مخاطر الاكتشافDR

وغالبا ما يستخدم المدققون نسبة 5% كمعدل للمخاطر الممكن تقبلها، ويتم تحديد هذه المخاطر حسب الحكم المهني للمحقق ودرجة استعداده لتحمل المخاطر .

أما من ناحية تقدير مخاطر الاكتشاف المخططة فيمكن استخدام النموذج التالي :

2-3مخاطر الاكتشاف المخططة: مخاطر التدقيق المقبولة *مخاطر الرقابة* المخاطر الملازمة .

وبتطبيق هذا النموذج يتبين أنه كلما زادت مخاطر التدقيق المقبولة كلما زادت مخاطر الاكتشاف التي يمكن أن يقبلها المدقق، ومن ناحية أخرى كلما زادت المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة تقل مخاطر التدقيق المقبولة وبالتالي تزداد نسبة التأكد التي ينبغي الحصول عليها من الاختبارات التفصيلية .

ومن ناحية أدلة التدقيق توجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف وبين أدلة الإثبات، بمعنى أنه كلما انخفض مستوى مخاطر التدقيق المقبولة ومخاطر الاكتشاف والتي يتم تخصيصها التأكيد معين زاد مقدار أدلة الإثبات المخططة لتدعيم هذا التأكيد والعكس صحيح[1].

المطلب الثاني : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

لا شك أن التدقيق الداخلي يلعب دورا محوريا في التعامل مع المخاطر حيث أشار معهد المدققين الداخليين IIA إلى أن تقييم و إدارة المخاطر يعتبر ضمن واجبات و اختصاصات المدقق الداخلي حيث نص المعيار رقم 2110 على :

" على المدير التنفيذي لدائرة التدقيق الداخلي عليه القيام بوضع خطط للتدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق الداخلي و بالتالي اتساقها مع الأهداف العامة للمؤسسة " ،حيث يجب على المدقق الداخلي أن يطور فهمه الخاص بخصوص المخاطر التي قد تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها, و إن يقوم بعد ذلك بإعداد خطة تحتوي كيفية مواجهة و التخفيف من أثار هذه المخاطر أن لم يكن بالإمكان تلاقيها نهائيا .

و التعريف الحديث و المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي يشير بوضوح إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر و تركز الأدبيات الحديثة في مجال التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر على أنها تدخل في نطاق التدقيق الداخلي حيث يشارك المدقق الداخلي في هذه العملية حيث يشير معيار إدارة المخاطر إلى أنه قد يختلف المدقق الداخلي من مؤسسة لأخرى[12], إضافة إلى ذلك وجود عدة معايير IIA مهنية تعبر عن أهمية انخراط التدقيق الداخلي في نظام إدارة المخاطر, حيث ينص معيار الأداء 2100 : " على

[1] شعبان إبراهيم نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 53

[2] يوسف سعيد يوسف المدلل ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، دفعة 2007 ، ص 121 ، بتصرف

أن نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يساعد المؤسسة عن طريق التعرف على المخاطر و تقييم التعرضات الهامة للمخاطرة و المساهمة في تحسين إدارة المخاطر و النظم الرقابية " .

يتمثل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر حسب المذكرة المهنية الثالثة عشر الصادرة عن IIA UK et Ireland سنة 1998 فيما يلي :

غير أن المسلم به بدرجة متزايدة الآن أن المدقق الداخلي بحاجة إلى إضافة قيمة إلى المؤسسة عن طريق إيجاد حالة من الربط و التوثيق بينهما و بين الاهتمامات الرئيسية للإدارة العليا و التركيز على القضايا ذات الأهمية الحاكمة بالنسبة للنجاح, و يشمل انخراط المدقق الداخلي في تقدير المخاطر أو التعرف على الضوابط التالية :

- قيام المسهلين بتمكن أو إرشاد المديرين و العاملين طوال العملية.
- أعضاء الفرق يشكلون جزءا من مجموعة أعراض.
- محلل المخاطر و الرقابة يزود المدير بالنصح المتخصص.
- توفير الأدوات و التقنيات المستخدمة بواسطة التدقيق الداخلي لتحليل المخاطر و الضوابط .
- أن يصبح مركز خبرات لإدارة المخاطر.

و يواجه المدقق الداخلي تحديا كبيرا في إدارة المخاطر مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بدوره التو كيدي المستقل.

و ينبغي أن يقدر المدقق الداخلي كفاءة عملية إدارة المخاطر بحيث تتضمن :

- التعرف على المخاطر الناشئة من استراتجيات و أنشطة الأعمال و ترتيب أولوياتها.
- تصميم و تنفيذ أنشطة تخفف المخاطرة من أجل تقليل و إدارة المخاطرة عند المستويات التي تقرر أنها مقبولة عند الإدارة و مجلس الإدارة .
- أنشطة المراقبة المستمرة و المتواصلة تؤدي بصورة دورية من أجل إعادة تقدير المخاطرة و فعالية ضوابط إدارة المخاطر.
- تلقي مجلس الإدارة و الإدارة تقارير دورية عن نتائج عملية المخاطر.

و ينبغي أن يقرر التدقيق فعالية عمليات التقييم الذاتي التي تؤديها الإدارة من خلال الملاحظة و الاختبارات المباشرة لإجراءات الرقابة و اختبار كفاية المعلومات المستخدمة في أنشطة المراقبة و غير ذلك من الأساليب المناسبة. [1]

[1] طارق حماد عبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص 475.

و أهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها و المشاركة في تحليلها و إدارتها نجد :

- عدم دقة المعلومات المالية و التشغيلية.
- الفضل في إتباع السياسات و الخطط و الإجراءات و القوانين.
- ضياع الأصول.
- الاستخدام غير الاقتصادي و غير الكفء للموارد.
- الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية.

و لا شك أن دور المدقق الداخلي في مواجهة الأخطار السابقة يعتبر صمام الأمان أمام تلاقي حالات الفشل المالي و خصوصا إذا كانت هذه المخاطر نشأت بشكل متعمد.

و من خلال ما سبق نستخلص أن التدقيق الداخلي يحتاج لدراسة و تحديد و تقييم المخاطر فيتم العمل بعد ذلك على محورين أساسين الأول هو دعم الإدارة مباشرة عبر تقارير الأولية للجهات ذات العلاقة والثاني أخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة التدقيق و تركيز و تكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها[1].

المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توجية نماذج عملياتهما بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منها. وهذا يتطلب وضع سياسة الضمان تدقيق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتجية لإدارة المخاطر في البنك، وينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المنشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في البنك كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها أي بمثابة خارطة الطريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة، وهذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمسة مراحل تشغيلية التخطيط، التحديد، التحليل، والضبط والمراقبة .

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سبق ذكره، ص 125

فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الأخر لذلك قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما حيث أن إدارة المخاطر من إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة البنوك فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية والتي يعبر عنها بمراحل تدقيق إدارة المخاطر في البنوك:

1 - مرحلة التخطيط لعملية التدقيق:

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناءا على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطر، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

2 - مرحلة التنفيذ:

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها[1].

3 - مرحلة أوراق العمل:

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق، أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر[2].

4-مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.

[1] محمد ياسو، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر الائتمان المصرفي** ، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة، 2013، ص 12

[2] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر أفراد-إدارات-شركات-بنوك مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات المالية وأسعر الصرف** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 ص 123.

5- مرحلة المتابعة:

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل . مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما[1].

[1] سمية خلاف،**دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية ، تأميناتوتسيير المخاطر ، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص ص 64 65

خلاصة الفصل :

تعتبر وظيفة التدقيق من الوظائف المهمة في البنوك وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم و الكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء، بالإضافة على أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للبنك، كما يعمل على استخدام الموارد المتاحة وإضافة قيمة للبنك، كما يعمل على تقييم وتحسين إدارة المخاطر ، وتحقيق لهذا الدور يجب على المدقق الداخلي الالتزام بمجموعة من المعايير ، كما يجب أن يكون على دراية كافية بطبيعة العمل البنكي حتى يتمكن من وضع خطة مناسبة لإجراء عملية التدقيق في البنك، بهدف تحديد عوامل المخاطر.

الفصل الثاني

المخاطر البنكية وكيفية معالجتها

تمهيد:

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة بنك هو تعظيم ثروة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيم السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظيم الثروة، أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك، نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة.

بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة فلكي يحصل البنك على أقصى ربح ممكن، يجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك.

وبناءا عليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية المخاطر.
- **المبحث الثاني:** ماهية المخاطر البنكية.
- **المبحث الثالث:** إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الأول : ماهية المخاطر

إن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المؤسسات الاقتصادية وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، حيث أصبح لازما على هذه المؤسسات أن تضع إجراءات وسياسات لتحديد المخاطر وتقييمها ومحاولة التقليل من آثارها، إن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة .

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال مفهوم المخاطر وتصنيفها في المطلب الأول أنواع المخاطر في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فيتناول التقييم الذاتي المخاطر.

المطلب الأول :مفهوم المخاطر وتصنيفها

الفرع الأول: مفهوم المخاطر

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة، واختلفت تعارفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة من محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض للبعض من هذه التعارف:

حسب أحد الكتاب المخاطرة هي: "ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين".[1]

ويعرف :(WEBSTER) المخاطرة على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة[2].

حسب هذا التعريف فإن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم تأكد الذي يحيط القرارات المستقبلية، وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه

و يمكن تعريف المخاطر بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطرة " حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة[3] .

-تعريف معهد المدققين الداخلين الأمريكي:" هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها[4]

---

[1] سامي عفيفي حاتم،**التأمين الدولي**، ،الدار المصرية اللبنانية، ط1،القاهرة ، 1986،ص 24

[2] طارق عبد العال، **دليل المستثمر إلى البورصة الأوراق المالية**،المكتب العربي،د ط،القاهرة،2000، 260

[3] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد ، إدارات، شركات، بنوك)** ،كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007 ص 15

[4] The insetit of internal avditors , international standards for the Professional practise of internal audit standards 2010,p19

" **وعرفت لجنة (coso)المخاطر أنها** " الأحداث ذات الأثر السلبي التي تمنع المؤسسة من تحقيق قيمة أو 2 تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة**."[1]**

وتعرف أيضا "

-يعرف (جون داوتر وجوردان اليوت قوهمان) المخاطر بأنها " تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر آو عدم الحصول على القيمة مشيرا إلى أن المخاطر تختلف عن حالة عدم التأكد حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة للقياس[2].

- " كما يعرفه " Schumpeter على انه مجموعة حوادث تؤدي في حالة وقوعها إلى اضطراب في تحقيق أهداف المؤسسة وتهدد بقاءها واستقلاليتها.[3] "

وتعرف كذلك أنها فرصة استلام عائد فعلي غير ما تم توقعه والذي يعني ببساطة التغيرات في العائد أو- مخرجات الاستثمار.[4]

" **من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن:** المخاطر هي حالة عدم التأكد فهي احتمال حدوث ظروف أو أحداث من شانها أن يكون لها تأثير على أهداف المؤسسة، ويشمل ذلك إمكانية حدوث خسارة أو ربح أي حدوث اختلاف عن النتيجة المرجوة أو المخطط لها.

الفرع الثاني : تصنيفات المخاطر

تكون المؤسسة دائما عرضة للمخاطر التي تؤدي بها إلى تكبد خسائر والفشل في تحقيق أهدافها وهذا نتيجة لعدد من الأسباب وتشكل الفروق في هذه الأسباب وتأثيراتها أساس التصنيفات المختلفة للمخاطر وتمثل هذه التصنيفات [5] ::

1- **حسب نتائجها وتحققها:**

وفقا لهذا التقسيم ينبغي تحديد النتائج والآثار المترتبة على تحقق الخطر وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر مالية وغير مالية - في سياقه الواسع يمثل مصطلح المخاطرة كل المواقف التي يوجد فيها تعرض للظروف المعاكسة ، وهذه الظروف المعاكسة تتضمن أحيانا خسارة مالية وفي أحيان أخرى

[1] مونة هجيرة، **واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014 . ص3،

[2] تومي إبراهيم، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، .2007 -2008-ص،23

[3] فاطمة الزهراء محمد طاهري، **إدارة المخاطر الزراعية**، ط0 ،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ،2014،ص18

[4] .دريد كامل التبيب، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2010 ،ص87

[5] C. Marmuse et X. Montaigne "management du risque", vuibert, paris, 1989.p45-56 .

لا تتضمن خسارة مالية ،وينطوي كل جانب في الجهد البشري عنصرا ما من عناصر المخاطرة ، ولا يكون للكثير من هذه المخاطر عواقب أو أثار مالية .

تتضمن المخاطرة المالية العلاقة بين فرد أو منظمة وأصل توقع دخل قد يفقد أو يتلف، وبذلك فالمخاطر المالية تتضمن 3 عناصر[1]

- ✓ الفرد أو المنظمة المعرضة للخسارة.
- ✓ الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال ملكيته خسارة مالية.
- ✓ خطر يمكن أن يسبب الخسارة.

2-حسب طبيعتها

يمكن تصنيف المخاطر حسب طبيعته إلى ما يلي:

1- مخاطر استاتيكية وديناميكية:

ويقصد بالمخاطر الديناميكية تلك المخاطر الناشئة من حدوث تغيرات في الاقتصاد وتنشأ من مجموعتين من العوامل المجموعة الأولى عبارة عن عوامل البيئة الخارجية :الاقتصاد، الصناعة، المنافسون و المستهلكون ، و التغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها ، ولكنها قادرة على إحداث خسارة مالية للمؤسسة،أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطرة المضاربية فهي قرارات الإدارة داخل المؤسسة .

تتضمن المخاطر الاستاتيكية الخسائر التي ستحدث حتى لو لم يحدث تغيرات في الاقتصاد،فإن أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين والناتج والدخل والمستوى التكنولوجي،فان بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من الخسارة المالية،وتنشأ هذه الخسائر بسبب من أسباب عديدة بخلاف التغيرات في الاقتصاد مثل: أخطار الطبيعة وعلى خلاف المخاطر الديناميكية لا تكون المخاطر الاستاتيكية مصدر للكسب بالنسبة للمجتمع،وتتضمن الخسائر الاستاتيكية إما تدمير الأصل أو حدوث تغيير في ملكيته (أو حيازته) نتيجة لعدم النزاهة أو الإخفاق الإنساني وتميل الخسائر الاستاتيكية للحدوث بدرجة من الانتظام بمرور الوقت و نتيجة لذلك تكون قابلة للتنبؤ بوجه عام و أنها قابلة للتنبؤ تصلح المخاطر الاستاتيكية أكثر للمعالجة بواسطة التأمين
من المخاطر الديناميكية.

[1] طارق حماد عبد العال، لإدارة المخاطر مرجع سابق ص 24

2-مخاطر بحتة ومخاطر مضاربية:

أ- المخاطر المضاربية :

هي المخاطر التي تصف موقفا يحمل إمكانية حدوث إما خسارة أو مكسب .والمقامرة مثال جيد للمخاطرة المضاربية.

ففي موقف المقامرة يتم خلق مخاطرة بشكل معتمد على أمل تحقيق مكسب.

تنشأ مخاطر المضاربة بفعل الإنسان ولأجله ، حيث يستغل فرصة تغيير الأسعار ليحقق من ورائها أرباحا معينة ، وربما قد تكون الظروف غير مواتية والتوقع غير سليم و التنبؤ ليس في محله ذلك يسبب خسارة مادية ،إذن بالنسبة لهذا النوع من المخاطر إذ لم تقع الخسارة فقد يقع مكسب مادي.

ب- المخاطر البحتة[1]:

يختلف هذا النوع عن سابقه في أن عدم وقوع الخسارة المادية ، لا يعني تحقق ربح مادي ، كما انه غالبا ما يكون خارجا عن إرادة الشخص وهو يسعى الحماية منه، وذلك بالتقليل من أسباب وقوعه قدر المستطاع ومحاولة التحكم الظواهر المسببة له

لو نظرنا إلى السبب في وقوع الخطر والنتائج المترتبة عنه فإننا نقسم المخاطر إلى:

أ- المخاطر العامة (الأساسية) :

تتضمن المخاطر الأساسية أو الجوهرية خسائر لا شخصية المنشأ و العواقب . إنها مخاطر جماعية تسببت فيها ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية ، رغم أنها قد تنشا من أحداث عادية ، و هي تؤثر على شرائح كبيرة من السكان أو حتى كل السكان -هي المخاطر التي تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها، غير محددة زمنيا كما أن الخسائر المرتبة عنها لا تخص شخص معين أو فئة معينة لكنها تمس الأشخاص والممتلكات بصفة عامة وبخسارة غير محددة ومن بين الأخطار العامة أيضا ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم مثلا والاضطرابات التي تخلف خسائر تمس المجتمع ككل .وتقع مسؤولية التقليل من وقع هذه المخاطر على عاتق الدولة .

ب- المخاطر الخاصة :

تختلف عن السابقة في كونها تتضمن خسائر ناشئة عن أحداث فردية و يشعر بها الأفراد وليس المجموعة ككل ،وهي تصيب الأفراد في ذاتهم وفي ممتلكاتهم وخسائرها تقع في حدود المسؤولية الفردية ، وتقبل عادة شركات التأمين التعامل هذه المخاطر والتعويض عن خسائرها نظرا لمحدوديتها .وتعتبر المخاطر الخاصة مسؤولية الفرد ولا تصلح لان يعالجها المجتمع ككل . و يتعامل الفرد معها باستخدام التأمين و منع الخسارة أو تقنية أخرى .

[1] د.هاني بن بلغيث ، عبد الله الإبراهيمي ،**تسيير الخطر في المؤسسة تحدي جديد** ،جامعة ورقلة- ، جامعة الأغواط، - ص 80

4-حسب الشيء الواقع عليه الخطر حيث:

يتم تقسيم المخاطر حسب الشيء المصاب بأضرار من وقوع الخطر، فعند وقوع الخطر وتحقق خسائر فقد يتضرر في ذلك الفرد نفسه أو ممتلكاته وعليه سوف نقسم المخاطر إلى ما يلي:

أ-المخاطر الشخصية:

وتتكون هذه من فقد أو خسارة الدخل أو الأصول نتيجة الفقدان القدرة على كسب الدخل. هي الأخطار التي تصيب الإنسان نفسه أو ذاته بصفة مباشرة، أو هي تلك الأخطار التي ينتج عن تحققها خسارة مالية يقع أثرها على الأشخاص أنفسهم .

مثل(1) : الوفاة المبكرة، المرض ، الإصابة.... الخ ،تؤثر هذه الأخطار على الإنسان في شخصه ويترتب على تحققها خسارة تتمثل في انقطاع أو فقدان الدخل أو نقصان في الدخل . وهذه الأخطار يمكن قياسها والتنبؤ بها أخطار قابلة للتأمين .

ب-مخاطر الملكية:

أي شخص يمتلك ملكا يواجه مخاطر الملكية ببساطة لان مثل هذه المقتنيات يمكن أن تتلف أو تسرق. وهناك نوعان من الخسارة في مخاطر الملكية الخسارة المباشرة والخسارة غير المباشرة تتمثل في خسارة الملكية وخسارة استخدام الملك . وبالتالي حدوث خسارة في الدخل أو تكيد نفقات إضافية .

ت- مخاطر المسؤولية (أو الالتزام):

إن الخطر الأساسي في مخاطر المسؤولية أو الالتزام تتمثل في الإصابة غير المتعمدة التي تلحق بالأشخاص الآخرين أو التلف أو الأضرار التي تصيب ممتلكاتهم من خلال الإهمال أو اللامبالاة ، هي الأخطار التي يتسبب في تحققها شخص معين وينتج عن هذا التحقق إصابة الغير بضرر مادي في شخصه أو في ممتلكاته أو في الاثنين معا ويكون الشخص المتسبب مسئولا عنها أمام القانون ، بمعنى أن الأخطار التي تصيب الغير في شخصه أو في ممتلكاته ويكون هناك فردا مسئولا عنها قانونا ، مثل أخطار المسؤولية المدنية

ث-المخاطر الناشئة عن فشل الآخرين :

عندما يوافق شخص آخر على أداء خدمة فانه يرتبط بالتزام تأمل أنت أن يؤديه ، أما عندما يخفق ذلك الشخص في الوفاء بالتزامه تجاهك ويؤدي ذلك إلى تكبدك خسارة مالية ، فان المخاطرة تكون موجودة ، وتشمل الأمثلة على المخاطر في هذه الفئة فشل المقاول في استكمال مشروع إنشائي في الموعد المحدد أو فشل مدين في دفع المبالغ المدين بها حسب المتوقع.

الشكل (1.II) يمثل تصنيفات المخاطر

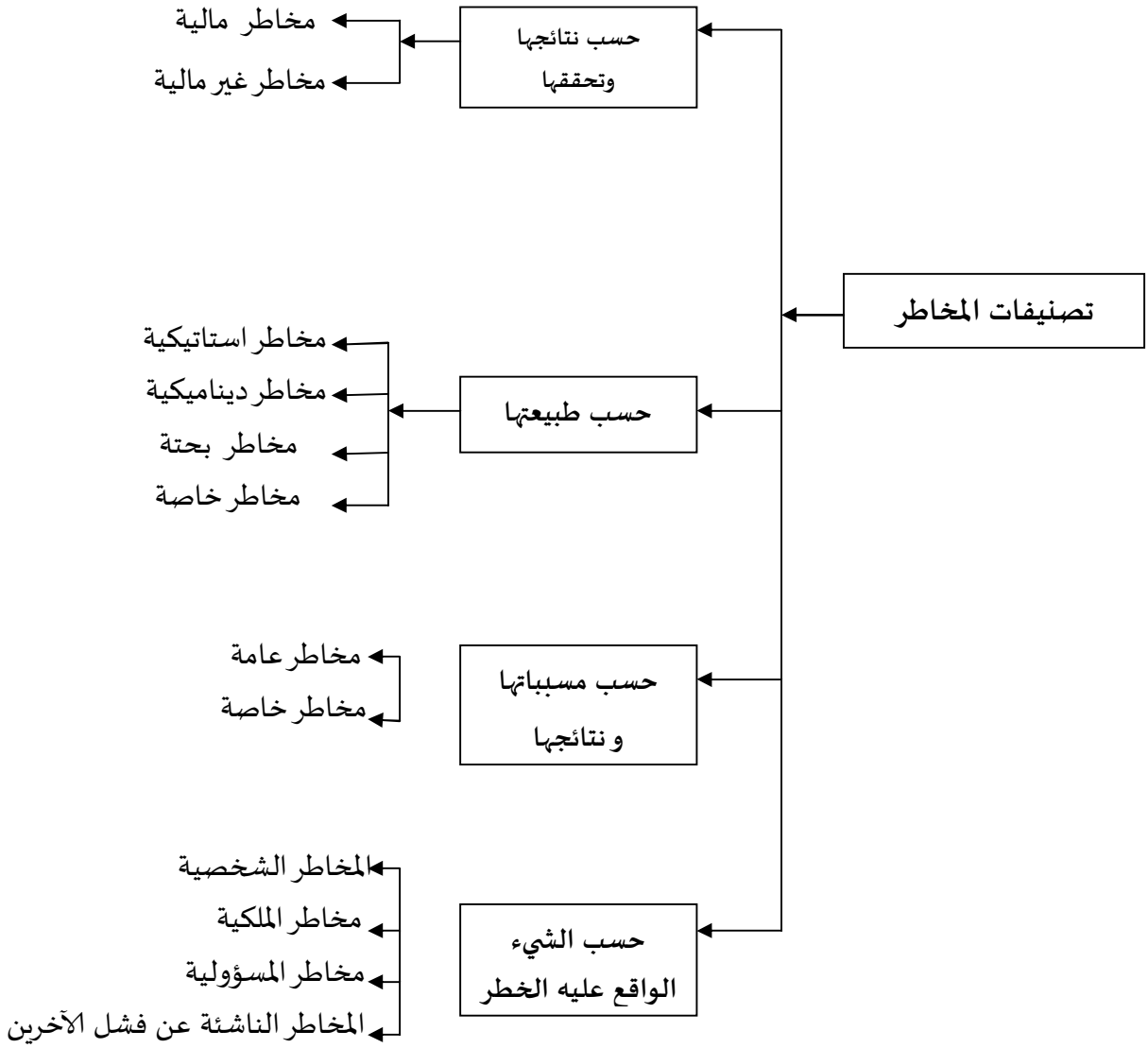

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثاني: أنواع المخاطر

يمكن تقسيم المخاطر إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية.

أولا:مخاطر النظامية.

المخاطر النظامية هي المخاطر التي تنجم من خارج المؤسسة وتعرف أيضا بأنها المخاطر التي لا يمكن تجنبها.

1- مخاطر التضخم: المال تضعف قيمته بما يقارب نسبة التضخم التي تطرأ على الاقتصاد العام للدولة، أي يعني تدني القيمة الحقيقة لهذه الأموال[1].

2مخاطر أسعار الصرف: وهي مخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار الصرف العملات أو في المراكز المحتفظة بما من تلك العملات.

3-مخاطر تغيرات أسعار الفائدة : يقصد بمخاطر سعر الفائدة التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق[2].

4-مخاطر المالية: احتمال انخفاض مستويات التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها دون مستوى الفائدة التي تلتزم الإدارة بتسديدها لهذه الفائدة التي تمثل تكلفة ثابتة، مما يعني أن الشركة ليست لديها القدرة على خدمة ديو ها ووفق لهذا المنطلق فإن الشركة التي تعتمد على التمويل الممتلك فقط تكون معرضة لمخاطر الأعمال فقط[3].

5-مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة وعن تقلب أسعار الأسهم في الأدوات المالية و المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار السلع في مجمل حسابات المؤسسة.[4]

6- مخاطر المستهلكين: تتمثل مخاطر هم في إمكانية تغير أذواقهم و تفضيلاهم مما قد يتسبب للمؤسسة خسائر ناتجة عن رفضهم منتجاتها إن لم تتناسب مع ميولهم ورغباهم وهو ما يعرف بمخاطر العملاء[5].

7-مخاطر الموردين: يعتبر الموردون الأفراد والمنظمات الذين يقمون بتزويد المؤسسة بالمدخلات الضرورية، لهذا المخاطر الناجمة تكمن في إمكانية التبعية الدائمة للمؤسسة لهؤلاء الموردين خصوصا إذا كانت تعتمد على عدد قليل منهم مما يجعلها ضعيفة في مساومتهم وبالتالي يشكلون خطر على هوامش الأرباح[6].

---

[1] سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص32.

[2] شفري نوري موسى، وآخرون، **إدارة المخاطر** ، مرجع سبق ذكره، ص40 -49.

[3] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، مرجع سبق ذكره، ص49.

[4] بلعزوزي بن على، **إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية** ، جامعة الشلف، محلة الباحث، عدد7، الجزائر ، 2009 -2010 2016. Rcweb luedid.net / 03 / 2016 ،11:18 : 40، ص 334.

[5] فاتح مجاهدي، **إدارة المخاطر البيئة التسويقية بالاعتماد على نظم معلومات الأعمال**، ملتقى دول حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة الشلف ،26-25 نوفمبر 2008 .blibrary.univ - .boumerdes.dz/ 03 / 01 / 2016، ص11.

[6] فاتح مجاهدي، إدارة المخاطر البيئة التسويقية بالاعتماد على نظم معلومات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص11.

8- مخاطر السياسية والاقتصادية : هي المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد التي تزاول الشركة نشاطها فيه [1]، وتنتج هذه المخطر في حال صدور قوانين وتشريعات جديدة تتعاكس مع بعض أو كل أهداف المؤسسة سواء على المستوى المحلي أو الدولي .

ثانيا: المخاطر غير نظامية. المخاطر غير نظامية :

هي المخاطر التي تنجم من داخل المؤسسة و تعتبر مخاطر يمكن تجنبها.

1- مخاطر التشغيل:

يعبر عن درجة تذبذب في ربحية المؤسسة التي تؤدي إلى التغيير حجم المبيعات الأسباب ترجع إلى ظروف الصناعية التي تنتمي إليها أو التي تؤدي إلى تغير في تكاليف العمليات الأسباب تتعلق بطبيعة الإنتاج المتبع ويرتبط هذا أيضا بنسبة التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة وأثر ذلك على تباين التدفقات النقدية كنتيجة لتغير مستويات المبيعات نتيجة لتغير سوق الأعمال من رواج أو كساد فعندما تزداد نسبة التكاليف الثابتة إلى المتغيرة يرتفع خطر التشغيل نتيجة تحمل المؤسسة العبء ثابتة كبير قد لا تستطيع الوفاء به إذا انخفضت المبيعات أو حدث كساد في السوق [2].

2-مخاطر السيولة:

هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة 3 التزاماتها.

3-مخاطر الائتمان:

تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر النشأة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها.[3]"

مخاطر التمويل : ترتبط بنوعية التمويل وعموما إن زيادة نسبة الأموال المفترضة إلى الأموال المستثمرة يعني أن المؤسسة تتحمل مخاطر دفع كلفة نقدية زيادة عن التكاليف الأخرى.

جدول رقم (1.II) أنواع المخاطر

المخاطر النظامية	المخاطر غير نظامية
مخاطر التضخم- مخاطر أسعار الصرف-	مخاطر التشغيل - مخاطر السيولة
مخاطر تغيرات أسعار الفائدة-	مخاطر الائتمان - مخاطر التمويل
مخاطر السوق - مخاطر المستهلكين	
مخاطر الموردين- مخاطر السياسة و الاقتصادية	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

[1] براهمية كزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة الماجستر، جامعة قسنطينة 2 2013- 2014 – ص 90.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي و تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي**، ط1، مؤسسة الوارق، الأردن،2000، ص 244.

[3] خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2009، ص16.

المطلب الثالث: التقييم الذاتي للمخاطر

عملية تقييم جماعي من قبل موظفي البنك حسب حال مسؤوليتهم للتعرف على مخاطر العمل و التقييم إجراءات الرقابة بإشراف وحدة إدارة المخاطر. وتعرف بأنها مجموعات من الموظفين ذوي الخبرة في إجراءات عمل الوحدات التي يعملون بها، يجتمعون مع أحد المنسقين لتحليل المخاطر وإجراءات الرقابة التي تؤثر على مقدرة الوحدة على تحقيق أهدافها و بالتالي تحديد خطوات العمل اللازمة، ويتم رفع تقارير دورية عن وضعية أنظمة ا الرقابة الداخلية لمجلس إدارة البنك[1].

أهداف التقييم الذاتي:

- نقل مسؤولية و ملكية تطوير ، تقييم، صيانة ومراقبة إجراءات الرقابة الإدارة .
- تشجيع العاملين على تطبيق الإجراءات الرقابية و تحديد المسؤولين عنها.
- تزويد مجلس الإدارة بأداء للرقابة على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية (وفقا لمتطلبات لجنة بازل 2 .
- زيادة مستوى الثقة لدى مجلس الإدارة و الجهات الأخرى المتهمة بالوضع المالي للبنان حول فعالية أنظمة الرقابة .
- نشر الوعي العام و المعرفة عن أهمية و قيمة أنظمة الرقابة.
- رفع مستوى الكفاءة في العمل من خلال التخلص من الإجراءات الرقابية عديمة الفائدة .
- مساعدة الإدارة و المدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة و نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية وبما يؤدي إلى منع الأخطاء و عمليات الاحتيال .

.

[1] Alveen areas. Opcit.p201

المبحث الثاني: ماهية المخاطر البنكية

إن التطورات المتسارعة على صعيد تحرر الخدمات المالية وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا تجعل نشاطات البنوك أكثر تنوعا وتعقيدا وتعرضا للمخاطر، لذلك خصصنا هذا المبحث لماهية المخاطر البنكية، مقسمة إلى ثلاث مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول مفهوم المخاطر البنكية، والثاني سنستعرض فيه أنواع المخاطر البنكية، أما المطلب الثالث والأخير فسنتطرق فيه إلى مصادر المخاطر البنكية.

المطلب الأول : مفهوم المخاطر البنكية

لكل بنك درجة معينة من المخاطر، تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، وكذا في نفس النشاط، وتتعدد المخاطر البنكية بتعدد المصادر لعوامل داخلية تتعلق بالبنك، وعوامل خارجية محيطة به. فالمخاطر حقيقة ثابتة حدوثها، حيث تنشا هذه المخاطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة[1].

ويمكن تعريفها على أنها الانحراف عن ما هو متوقع ، فالمخاطر هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث[2]. والمخاطرة تنشأ عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد على الاستثمار. ويمكن تعريفها على أنها احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة الأجل الطويل أو القصير، أما المخاطر البنكية فهي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على الا ستثمار [3]معينة .ومن خلال التعارف السابقة يتضح أن الخطر المصرفي هو احتمال عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة، وهي لصيقة بالعمل المصرفي سواء رغب البنك أو لم يرغب.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر

أما أهم هذه الأنواع من المخاطر التي قد تنشأ فهي :

الفرع الأول : المخاطر الإستراتيجية

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك، وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة، أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي[4].

---

[1] طارق عبد الله خان و أحمد ، مرجع سابق ، ص 28

[2] لقليطي الأخضر و غربي حمزة :**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية** ، دراسة ميدانية ، ملتقى أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية ،جامعة غرداية ،2010 ، ص 2.

[3] محمد مطر: **إدارة الاستثمارات** (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، ط 3، دار وائل ، عمان ، 2004 ، ص 22.

[4] إبراهيم الكراسنة : **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس ، 2006، ص 36 .

يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية، وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستر اتيجية مناسبة في البنك،

إن السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل هي حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل[1].

بالتالي لا بد من وجود إرشادات تبين توقيت وإجراءات مراجعة إستراتيجية البنك، ومن أجل وجود إدارة مخاطر إستراتيجية قوية لدى البنوك لا بد من توفر أنظمة معلومات كي تمكن إدارة البنك من المراقبة و التنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية مثل النمو الاقتصادي،التضخم،اتجاه أسعار العملة.....الخ كذلك تحتاج البنوك إلى أنظمة رقابة داخلية لضمان أن البنك غير معرض لمخاطر إستراتيجية .

الفرع الثاني :مخاطر الاقتراض

هي المخاطر الحالية والمستقبلية، التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب، تعتبر القروض هي أهم مصادر مخاطر الإقراض، ويذكر أن مخاطر الإقراض موجودة في نشاطات البنك سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها.

إن وجود إدارة مخاطر إقراض قوية هي حاسمة بالنسبة إلى استقرار البنك،هذا ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية في الموافقة على استراتيجيات مخاطر الإقراض وعلى مراجعتها وكذلك على سياسات الاقتراض في البنك،بالمقابل تتحمل إدارة البنك العليا المسؤولية في تنفيذ السياسات الموافق عليها من مجلس الإدارة وعلى ضرورة تطوير السياسات و الإجراءات سبيلا لتحقيق إدارة فعالة لمخاطر الإقراض.

لذلك تقع على إدارة البنك العليا المسؤولية في إيجاد فريق إداري مناسب من أجل التأكد أن منح القروض ثم بطريقة جيدة كذلك وجود إجراءات لقياس المخاطر الكلية وهناك أنظمة ضبط ورقابة داخلية قوية .

من العناصر المهمة في إدارة مخاطر الإقراض فحص الإجهاد stress test ويضمن هذا الفحص قياسا مدى مقدرة البنك على تحمل الأحداث ذات التاثير السلبي على محفظة قروض البنك ، وهذا ما يتطلب من البنوك ضرورة وجود أنظمة رقابية داخلية قوية ،لتمكين مجلس الإدارة من معرفة إن كانت هناك رقابة مخاطر فعالة قائمة في البنك .

فعلى الرغم من اختلاف الائتمان في حجمه وغرضه و أسعار الفائدة عليه وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر، إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد أبرز المخاطر التي تتعرض لها البنوك[2].

---

[1] مبارك بوعشة : مرجع سابق ، ص 2

[2] حمزة محمود الزبيدي : **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000، ص 174

الفرع الثالث : مخاطر السيولة

فهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله الناتئة عن عدم مقدرة البنك لمقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافية لمقابلة الالتزامات[1]، إن المتطلبات المسبقة لإدارة مخاطر السيولة تتضمن وجود مجلس إدارة يصرف مما يدور حول هذا الموضوع إدارة قادرة ،وموظفون لديهم الخبرة المناسبة وإجراءات وأنظمة فاعلة .

تقع مسؤولية ضمان سيولة كافية في البنك على مجلس إدارته و الإدارة العليا،وبالتالي على البنك إعداد سياسته شاملة للسيولة تأخذ بعين الاعتبار النشاطات داخل الميزانية وكذلك النشاطات خارج الميزانية .

على البنك توفير الإجراءات و السياسات المناسبة المتعلقة بالسيولة كذلك العمل على وضع الحدود المناسبة التي تتناسب وحجم البنك ودرجة تعقيدات نشاطاته كذلك من الأهمية يمكن توفير نظام لقياس ومراقبة مخاطر السيولة، كذلك على البنك إيجاد أنظمة تمكنها من معرفة مخاطر السيولة مقدما حتى يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصويب الوضع .

ويتوجب أيضا أن تكون لدى البنوك أنظمة معلومات قادرة على التقاط المعلومات اللازمة لقياس أو مراقبة وضبط السيولة الحالية و المستقبلية وتزويد إدارة البنك بالتقارير اللازمة بهذا الخصوص،وللسيولة المصرفية أهمية كبيرة لجميع الأطراف المتعاملة في القطاع المصرفي (مقرضين ومقترضين) وذلك لأنها تعد من السمات الحيوية التي تميز المصارف عن المؤسسات والوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بالتزاماتها المالية لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى مصرف ما كفيلة بان تفقد ثقة المودعين، مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس نتيجة زيادة سحب الودائع من لدي المودعين[2]

الفرع الرابع: مخاطر سعر الفائدة.

هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة[3] ،وهي مخاطر تنشا من عدة مصادر، فمخاطر إعادة التقييم تكون بسبب التفاوت الزمني للأجال و إعادة تقييم الأصول والخصوم، وحتى في حالة تشابه خصائص إعادة التقييم، فربما يظهر ما يعرف بمخاطر الأساس، وهي الفرق بين السعر الآني الأجل إذا لم يكن هناك ارتباط تام بين التعديل في أسعار

[1] إبراهيم الكراسية : مرجع سابق ، ص 38 ،

[2] حيدر يونس الموسوي : **إدارة المخاطر و السيولة الصرفية** ، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والإسلامية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 9، العدد 2، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2011 ، ص 4.

[3] إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 39 .

الفائدة على الأصول والخصوم[1]. إن مخاطرة سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة للبنك ، إن الهدف الرئيسي من إدارة مخاطر الفائدة هو الإبقاء على مستويات مقبولة بالنسبة للبنك، وأن المسؤولية تقع على مجلس الإدارة لفهم طبيعة و مستوى مخاطر سعر الفائدة والتأكد من أن إدارة البنك تقوم بالخطوات اللازمة من اجل تعريف قياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر. كذلك أن يتوفر لدى البنوك السياسات الواضحة والإجراءات اللازمة للحد من مخاطر سعر الفائدة .

خطر مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، فان البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته من حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة[2].

الفرع الخامس : مخاطر السعر.

هي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك الخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، وتنشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع[3]. تنشا نتيجة للخسائر التي تحدث في قيم أصول البنك، بناءا على قوى العرض والطلب، والظروف السائدة في الأسواق، من حيث التضخم والانكماش وتكمن مخاطر التسعير فيما يواجهه البنك من خسائر محتملة قد تؤثر سلبا على إيراداته، وتبعده عن استقطاب موارد مالية جديدة، فالمستثمرون يبحثون بطبعهم عن العوائد العالية، وقد يحتاج البنك إلى فترة من الوقت حتى يتمكن من استعادة الثقة المفقودة، وتأخذ أصوله مكانها ووضعها بين الأصول المصرفية الأخرى، وكما هو معلوم فان قوة المركز المالي للمصرف، وقدرته في تقديم عوائد مرتفعة من ابرز العوامل التي تحدد لقيمة أصوله[4].

ويتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات، ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وأخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي[5].

من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضافا إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسية. وعرفها منير إبراهيم

---

[1] لقليطي الأخضر و غربي حمزة: مرجع سابق ، ص 7

[2] حسين بلعجوز ، مرجع سابق ، ص 7

[3] إبراهيم الكراسية : مرجع سابق ، ص 40

[4] بليالي عبد الرحيم : **إدارة المخاطر البنكية و أثرها على كفاءة و فعالية القطاع المصرفي** ، دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، قسم نقود و بنوك و مالية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2010 ، ص 61

[5] مفتاح صالح و معارفي فريدة : **المخاطر الائتمانية** ، تحديدها قياسها و إدارتها و الحد منها ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة ، أيام 16 - 18 ابريل 2007 ، ص 4.

هنيدي على أنها المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية الأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية[1].

الفرع السادس مخاطر سعر الصرف.

هي المخاطر الحالية والمستقبلية والتي قد تتأثر بها إيرادات البنك، ورأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف[2].

خطر سعر الصرف هو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة، وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض

وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. أن مجلس الإدارة وإدارة البنك هي المسؤولة عن انكشاف البنك المثل هذه المخاطر، وبالتالي يجب توفر سياسات واضحة في البنك، تحكم مثل هذه النشاطات كذلك يجب أن تتضمن السياسات الحدود التي يتقبلها مجلس إدارة البنك بخصوص هذا النوع من المخاطر[3].وتنتج مخاطر العملة من التغيرات في أسعار الصرف بين عملة بنك محلية والعملات الأخرى، وتنشا من سوء التطابق، وربما تتسبب في تعرض البنك لخسائر نتيجة لحركات أسعار الصرف المعاكسة في فترة يكون فيها مركز مفتوح داخل أو خارج الميزانية العمومية، بعملة أجنبية واحدة [4].

الفرع السابع : المخاطر التشغيلية.

وهي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، هي مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة

وعرفها الأخضر القليطي على أن مخاطر التشغيل تكون نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي مخاطر الخسارة المباشرة غير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية، وتعود العوامل الداخلية إما لعدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية، و إما إلى قصور أي منه، وبينما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الأهلية، فان المخاطر الفنية قد مكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي، إما مخاطر العمليات فقد تحدث لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وعدم الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعة للسيطرة على التشغيل. ونظرا للمشكلات التي تنتج من عدم الدقة في العمل،

---

[1] منير إبراهيم هنيدي : **الفكر الحديث في الاستثمار** ، ط 2 ، منشأ المعارف ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 50

[2] إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق ، ص 41 .

[3] عبد الحق أبو عتروس: **الوجيز في البنوك التجارية ، عمليات تقنياتو تطبيقات** ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2000 ، ص 53.

[4] طارق عبد العال حماد : **حوكمة الشركات ، المفاهيم المبادئ و التجارب ، تطبيق الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005 ، ص 705

وفي حفظ السجلات، وتوقف الأنظمة، وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، وهناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها، الأمر الذي سيؤثر سلبا على الإيرادات.

الفرع الثامن: مخاطر السمعة.

احتمالية انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه، هذه المخاطر هي نتيجة لفشل البنك في إدارة احد أو كل أنواع المخاطر التي تم ذكرها[1]..

على مجلس الإدارة أن يتعامل مع مخاطر السمعة،ويظهر هذا النوع هو تحت السيطرة من أجل الحفاظ على سلامة السمعة ،ويظهر هذا النوع كذلك على إدارة البنك ، أن يكون لديها فهم كامل بكل مكونات مخاطر السمعة ، وأن يكون لديها الالتزام بالتقيد بكافة القوانين و الأنظمة.

كذلك على إدارة البنك أن تكون على معرفة تامة بمكامن مخاطر السمعة ، وكذلك مصادر هذه المخاطر وأن تكون لديها أنظمة وإجراءات وسياسات قادرة على اكتشاف و التعامل مع مخاطر السمعة .

الفرع التاسع : المخاطر التنظيمية

تنشأ هذه المخاطر عن عدم الالتزام بالإرشادات التنظيمية. إن هذه المخاطر هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تؤذي أرباح البنك ورأسماله نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لأخر، إن هذا النوع من المخاطر يعرض البنك الغرامات مالية وربما مخاطر السمعة وبالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام إذ ترتبط المخاطر القانونية بعد وضع العقود المالية موضع التنفيذ بالنظام الأساسي والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات، وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع النشطة التي تمارسها البنوك، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية[2].

[1] إبراهيم الكراسنة : مرجع سابق،ص 42.
[2] الأخضر لقيطي كمرجع سابق ، ص 9

الشكل رقم (2.II) أنواع المخاطر البنكية

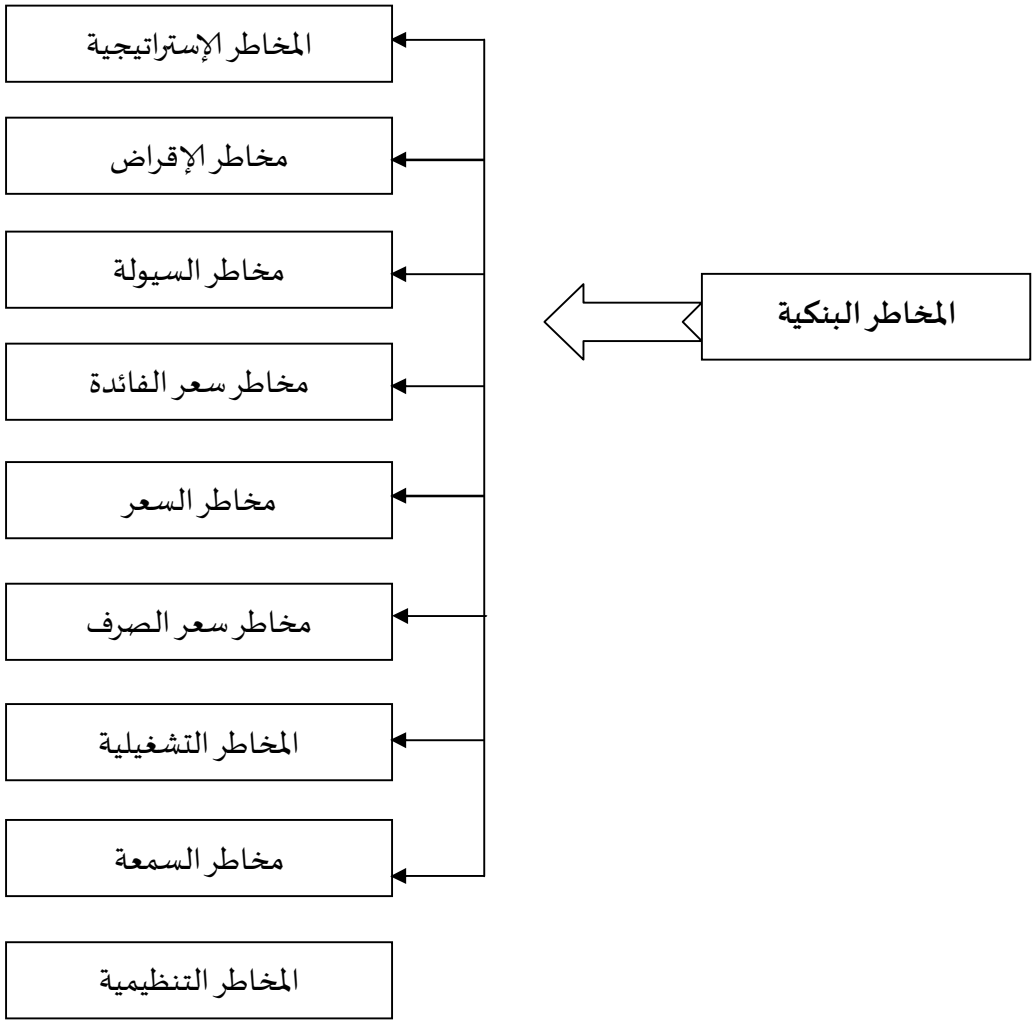

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثالث: أهم مصادر المخاطر البنكية

تقسم مصادر المخاطرة بحسب نوع المخاطر التي تسببها فهناك مصادر المخاطر النظامية و مصادر المخاطر اللانظامية .

مصادر المخاطر النظامية:

وهي تعني أن البنوك تتعرض على نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت على زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام ، بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها[1] .

وتشمل مصادر المخاطر النظامية على مخاطر القوة الشرائية و مخاطر معدل الفائدة .

أولا :مخاطر القوة الشرائية:

تعرف مخاطر القوة الشرائية على أنها إمكانية عدم الكفاية العوائد المستقبلية الناتجة عن الاستثمار في الحصول على السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بالأسعار الحالية.

وكذلك يمكن تعريفها بأنها المخاطر التي تواجه المستثمر في الموجودات المالية و الناتجة عن التأكد حول أثر التضخم في العوائد التي تحققها هذه الموجودات.

يكون هذا النوع من المخاطر كبيرا في حالة الاستثمار في حسابات التوفير أو التامين على الحياة أو السندات أو أي من الاستثمار الذي يحمل معه معدل فائدة ثابت فإذا ارتفع معدل التضخم يرتفع معه التضخم فتنخفض القيمة الحقيقية للاستثمار, و ذلك لانخفاض قيمته الحالية و يشكل الاستثمار في الأسهم العادية في معظم الأحيان حماية للمستثمر من مخاطر القوة الشرائية على أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي يستجيب غالبا للظروف التضخمية فترتفع هي الأخرى مما يحافظ على القيمة الحقيقية للاستثمار فيها , و بذلك تحمي المستثمر من المخاطر التي يتعرض لها حامل السند .

ثانيا : مخاطر معدل الفائدة

تعرف مخاطر معدل الفائدة بأنها التقلبات الناجمة عن عوائد الأوراق المالية نتيجة للتغيرات الحاصلة في مستويات معدلات الفائدة.

و تنشأ هذه المخاطر كنتيجة لاحتمال وقوع بعض الأحداث المحلية أو العالمية العامة كإجراء تغيرات هامة في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدول أخرى ترتبط معها بعلاقة وثيقة أو نشوب حرب أو حدوث تغيرات في تفضيل المستهلكين.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق، عمان،2002 ، ص 167

-مصادر المخاطر النظامية :

توجد للمخاطر اللانظامية مصادر متعددة و من أهمها مخاطر الإدارة و مخاطر الصناعة و مخاطر الدورات التجارية الخاصة

أولا مخاطر الإدارة:

و يقصد بها تلك المخاطر الناجمة عن ضعف إدارة شركات محددة مما يؤدي إلى وقوعها في خطاء تنجم عنها خسائر في تلك الشركات دون غيرها.

ثانيا مخاطر الصناعة:

تنجم هذه المخاطر عن ظروف تخص الصناعة كوجود صعوبة في توفير المواد الأولية اللازمة للصناعة , و وجود خلافات مستمرة بين العمال و إدارة المصنع و كذلك التأثيرات الخاصة للقوانين الحكومية المتعلقة بالرقابة على التلوث و تأثيرات المنافسة الأجنبية على الصناعة المحلية و هناك أيضا التأثيرات المستمرة في الأوراق و تفضيلات المستهلكين في الاقتصاديات المتطورة فضلا عن التأثيرات المتعلقة بظهور منتجات جديدة أو تكنولوجيا جديدة فقد اثر ظهور الطائرات بشكل كبير على الصناعات المتخصصة بعمليات الخزف.

ثالثا : مخاطر الدورات التجارية الخاصة:

ويقصد بها الدورات التجارية التي يقتصر تأثيرها على منشاة معينة أو صناعية معينة و تحدث في أوقات غير منتظمة و الأسباب خارجة عن ظروف السوق المالي لذا يصعب التنبؤ بحدوثها.

المبحث الثالث : إدارة المخاطر البنكية

المطلب الأول : مفهوم إدارة المخاطر البنكية

تعرف إدارة المخاطر البنكية على أنها " العمل على تحقيق الأرباح المتوقعة و المرجوة من خلال تدنية مختلف المخاطر التي تواجه البنك من خلال إجراءات تتمثل في تحديد،قياس، ضبط، ومراقبة للمخاطر"

تعرف أيضا بأنها: " تحديد، تحليل والسيطرة على المخاطر الاقتصادية التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر وبصفة أخرى، فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها[1]"

كما تعرف إدارة المخاطر البنكية بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، ومراقبتها، وقياسها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر[2]"

[1] شعبان فرج، **مطبوعة دروس في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**" موجهة لطلبة الماستير ، جامعة البويرة، 2014، ص 77

[2] طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد 1، ص 60

وبصفة عامة يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها " الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية[1]."

المطلب الثاني : خطوات إدارة المخاطر

تتمثل خطوات أو مراحل إدارة المخاطر في[2]:

- **تحديد المخاطر:**

من أجل إدارة المخاطر كأول خطوة هو تحديدها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، وعملية تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

- **قياس المخاطر**:

بعد تحديد المخاطر يتم قياس هذه المخاطر وينظر إليها من خلال ثلاثة أبعاد وهي حجمها، مدتها واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر .

- **ضبط المخاطر :**يتم ضبط هذه المخاطر بثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي[3]:
  - ✓ وضع حدود على بعض النشاطات ؛
  - ✓ تحليل المخاطر؛
  - ✓ إلغاء أثر هذه المخاطر

وبالتالي على الإدارة أن توازن بين العائد على المخاطر والنفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، هذا يعني أنه على البنوك وضع الحدود للمخاطر من خلال سياسات ومعايير وإجراءات التي تبين المسؤلية .

- **مراقبة المخاطر**:

على البنك أن يعمل على توفير نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر في دقة وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك وبالتالي على إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة هذه المخاطر وإجراءات التحكم فيها، وكذلك إجراء مراجعة دورية للسياسات وتوافقها مع القوانين والمعايير المتبعة في المصرف.

---

[1] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية** " دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2008، ص 19.

[2] أسامة صبحي الفاعوري: **إدارة المخاطر ودور مشغلي القطاع السياحي في وقت الأزمات**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة" 2007، ص10.

[3] إبراهيم الكراسة: **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، أبوظبي 2006، ص 22

المطلب الثالث : إجراءات الحد من المخاطر

وهي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل احتمال وقوع الخسائر إلى أقل حد ممكن. وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها، أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله .

وهذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس [1]:

- **الاختيارية**، أي اختيار عدد معين على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة •
- **وضع حد للمخاطر**، وهذا حسب نوع وصنف القرض
- **التنوع**، وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين .وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين :.

1-التسيير العلاجي :

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة الخطر بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا، ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور الخطر أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة..

2-التسيير الوقائي:

وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك.....

أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك في عملية التسيير الوقائي فهي

1.2- توزيع خطر القرض بين البنوك:

إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده . ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

- **الأسلوب الرسمي:**

إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح ومريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة .ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي

[1] بوعشة مبارك،**إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر**،**مجلة** العلوم الانشانية، الحد 27،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2007 ،ص 232-.

يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات، ...

- **الأسلوب غير الرسمي:**

بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي، عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

2.2 .التعامل مع عدة متعاملين:

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

3.2 .عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

4.2 .تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، وتحديد الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها[1].

[1] بوعشة مبارك، مرجع سابق،ص 234

خلاصة الفصل :

تتعرض البنوك أثناء نشاطها إلى مجموعة من المخاطر التي تحدث نتيجة لعدم التأكد ،وتتمثل أهم المخاطر في المخاطر الإستراتيجية، مخاطر الإقراض،مخاطر السيولة ،مخاطر سعر الفائدة ،مخاطر السعر،مخاطر سعر الصرف،المخاطر التشغيلية، مخاطر السمعة ،المخاطر التنظيمية،والتي تنجم من كثرة وتنوع الأعمال المصرفية في وقتنا الحالي، وعلى أثر التكنولوجيا الحديثة يقتضي على البنك قياس هذه المخاطر وإتباع سياسات صحيحة لمواجهتها عند نشوئها، وفرض إجراءات تضمن توفير المعلومات اللازمة و الدقيقة لكي تراقب سير عملياتها اليومية وتعمل على محاربة المخاطر في حال ظهورها بشتى الوسائل التي تتوفر لديها للتقليل أو الحد منها وبهذا تحافظ البنوك على ربحيتها وتزيد من استقرارها وثباتها في مليئة بالمخاطر.

ولغرض تسيير هذه المخاطر وجب على البنوك أن تتبع مجموعة من المبادئ و الخطوات ، وذلك للحد من الأخطار بمساعدة من المدقق الداخلي .

الفصل الثالث

دراسة ميدانية حول

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

تمهيد :

يعد التطرق غلى إدارة المخاطر ودور التدقيق الداخلي في مساعدته من الجانب النظري سيتم دراسة هذا الموضوع من خلال حالة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية مديرية مستغانم في شكل دراسة ميدانية .

تم تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول: نشأة ومفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا: نشأة البنك :

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) من البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، كما يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. تم تأسيس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، برأس مال قدره 33 مليار دينار، مقره الرئيسي الجزائر العاصمة، تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائري (BNA)، ويهدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي ، الصناعي، الري، الصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف[1].

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة، ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 بقيمة 1.000.000 دينار جزائري للسهم الواحد ،ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990.04.14 والذي ألغي بموجبه نظام التخصيص و منح إستقلالية أكبر للبنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليةالادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، ومن ثم أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر في مهامه والمتمثلة في منح القروض ومن تم المساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة، وأصبح يحتضن في يومنا هذا 363 وكالة و42 مديرية جهوية، وأصبح رأسماله حوالي 33 مليار دينار موزعة على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1.000.000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة[2].

[1] المرسوم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13، المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR "، الجريدة الرسمية 1982/03/16، العدد 11

[2] تقرير نشاط بنك بدر ،2002، ص 02

ثانيا: مفهوم البنك :

مؤسسة عمومية ذات طابع مالي وتحاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوع تحت وصاية وزارة المالية، وطبقا لهذه القوانين يلتزم بتنفيذ جميع العمليات البنكية، ويمنح السلفيات والقروض بجميع أشكالها ومن مميزاته أنه بنك الودائع.

يسير البنك مدير عام متواجد بمقره بمدينة الجزائر العاصمة ويشرف عليه مجلس الإدارة يمثل فئة العمال الأجراء، الإدارات، المديريات، المستخدمين .

كما يتشكل البنك من 41 مديرية جهوية هي مجمعات جهوية للاستغلال و 322 وكالة وهي وحدات إنتاج محلية للاستغلال موزعة على التراب الوطني.

المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الفرع الأول : مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

1. تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها .
2. إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة .
3. تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
4. تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتيالادخار و الإستثمار.
5. تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
6. الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنكبتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد ، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

ثانيا : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة
- تحسين العلاقات مع العملاء
- تحسين نوعية الخدمات .
- الحصول على أكبر حصة من السوق
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي ، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية و ترقية الاتصال داخل وخارج البنك.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم ، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ :

أ- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين

ب- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

جـ-التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة وتجنيد الوسائل المادية والبشرية في سبيل ذلك، وكذا التنسيق بينها وتنظيمها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم المصالح العامة للبنك ويحدد العلاقات الرسمية بين أطراف التنظيم، فشكل بتلك الفلاحة والتنمية الريفية يأخذ شكلين وهما :التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي.

أولا : التنظيم المركزي للبنك ويضم كل من :

أ-مجلس الإدارة : برئاسة المدير العام (PDG)

ب-مديريات عامة مساعدة: على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرع بعضها إلى مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي البنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتكون أهم المديريات العامة المساعدة العمل الرئيس المدير العام من :

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق.

- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية
- المديرية العامة المساعدة للموارد والالتزامات
- مديرية الاتصال والتسويق

إضافة إلى ما سبق، توجد المفتشية العامة، المستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح والآراء فيما يخص نشاط و عمل البنك بصفة عامة، منها المفتشية العامة و الجهوية للتدقيق الداخلي.

ثانيا: التنظيم المركزي للبنك

بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فإنه يعتمد على التنظيم اللامركزي، أين يخول للمجموعات الجهوية للاستغلال بعض الصلاحيات والاستقلالية وكذا مهام المراقبة والتفتيش لعمل وأنشطة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، ويضم التنظيم المركزي ما يلي:

أ- المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E):

أو ما كان يسمى بالفروع قبل سنة 2004، وهي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤوليتها، غالبا ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية. يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 مجموعة جهوية للاستغلال.

ب- الوكالة المحلية للاستغلال (A.L.E):

تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، تكون تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال، تقوم الوكالة المحلية للاستغلال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن. يمتلك بتك الفلاحة والتنمية الريفية حاليا حولي 363 وكالة محلية للاستغلال موزعة عبر كامل التراب الوطني، من ضمنها الوكالة المركزية و مقرها بالجزائر العاصمة، بعدما كان البنك يمتلك حوالي 140 وكالة فقط عند بداية نشاطه سنة 1982، مما يشير إلى التوسع الكبير والدائم للبنك واتساع حجم أعماله وتعاملاته.

فيما يخص صلاحيات وكيفيات منح القروض بالبنك، فهو يعتمد على سياسة السقوف المحددة، إذ يخول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن إذا لما تتعدى قيم مبالغها السقوف المحددة من طرف الإدارة العامة ، وحسب نوع القرض المطلوب، فإذا ما تجاوزت قيمة القرض السقف المخول صلاحية الوكالة فإنه يتم تحويل ملف طلب القرض إلى المديرية الجهوية للاستغلال، والتي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها إذا تجاوزت قيمة القرض السقف المحدد لها، ليتم تحويل الملف إلى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة .

ويظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (1.III) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

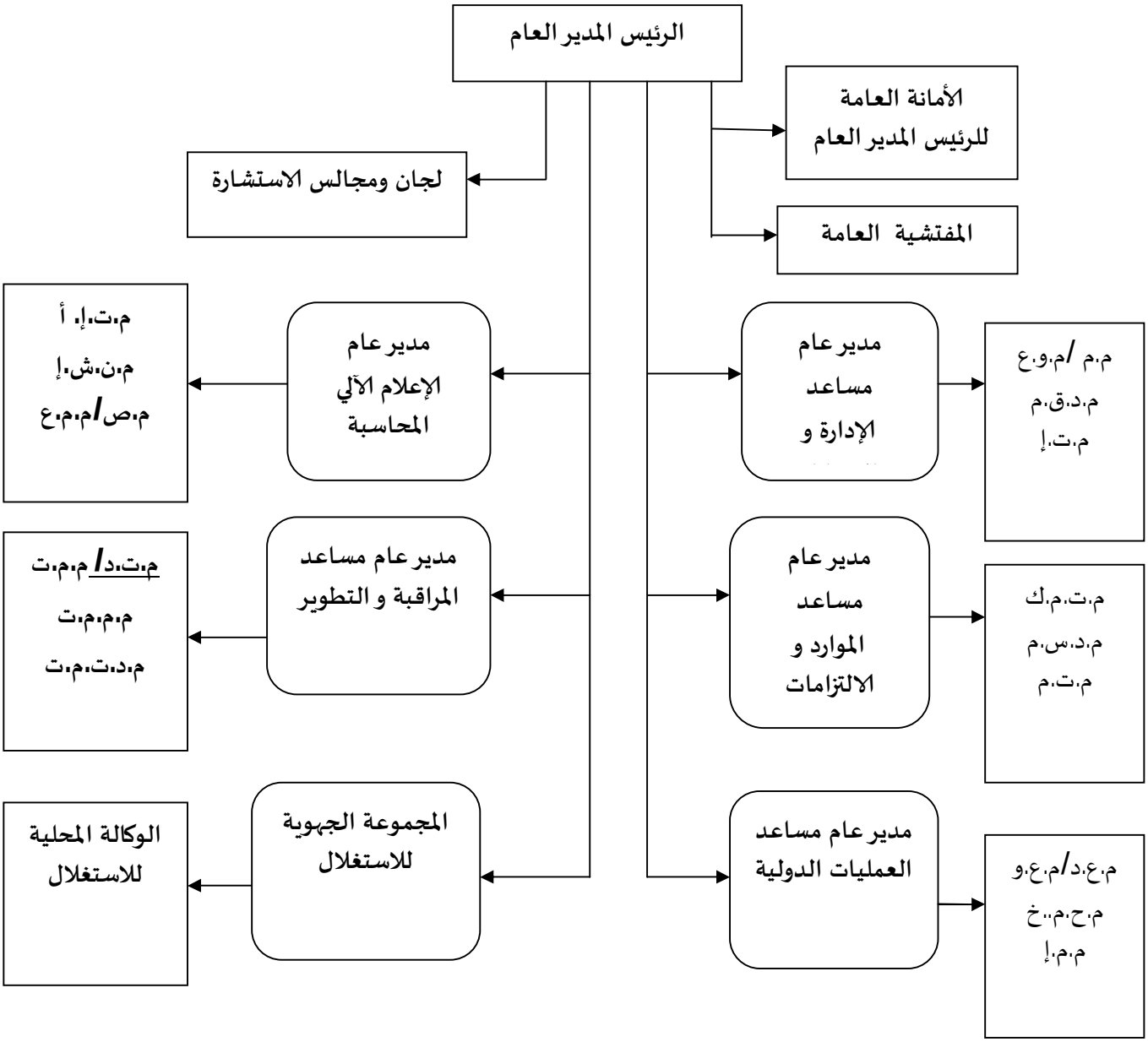

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، شبكة الانترنت، http ://www.badr-bank.dz/

تاريخ التصفح : 2020/08/13. على الساعة 16:40د

جدول رقم (1.III) يمثل المديريات و الدوائر الموجودة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية

الرمز	الاسم الحقيقي
م.م	مديرية المستخدمين
م.و.ع	مديرية الوسائل العامة
م.د.ق.م	مديرية الدراسات القضائية والمنازعات
م.ت.إ	مديرية التهيئة والإنجاز
م.ت.م.ب	مديرية تقويم الموارد البشرية
م.إ.ت	مديرية الاتصال والتسويق
م.ت.م.ك	مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة
م.د.س.م	مديرية دراسات السوق والمنتجات
م.ت.م.ص.م	مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
م.ت.ن.ف	مديرية تمويل النشاطات الفلاحية
م.ع.د	مديرية العالقات الدولية
م.ع.و	مديرية العمليات الوثائقية
م.ح.م.خ	مديرية الحركات المالية مع الخارج
م.م.إ	مديرية المراقبة والإحصاء
د.ع.ز	دائرة العالقات مع الزبائن
د.س.إ	دائرة سويفت والإدارة
م.إ.ت.إ.آ	مديرية الاستغلالوتطوير الإعلام الآلي
م.ن.ش.إ	مديرية النقدية وشبكة الاتصال
م.ص	مديرية الصيانة
م.م.ع	مديرية المحاسبة العامة
م.خ	مديرية الخزينة
م.ت.د	مديرية التدقيق الداخلي
م.م.ت	مديرية المتابعة والتحصيل
م.م.م.ت	مديرية الميزانية ومراقبة التسيير
م.د.ت.م.ت	مديرية الدراسات التقنية المالية والتطوير

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول : لمحة عن المجمع الجهوي للاستغلال

بعد التعرف إلى بنك الفلاحة و التنمية الريفية بصفة عامة، نتعرض الآن إلى تقديم مختصر للمجمع موضع التربص التطبيقي ألا وهي المجمع الجهوي للاستغلال **GRE** لمستغانم .

1-تعريف الفرع:

الفرع هو الهيئة المستقبلة الإدارية اللامركزية، مهمتها تنظيم و مساعدة وتوجيه جميع الوكالات التابعة لها و مراقبة أعمالها، حيث تسير مديرية الفرع من طرف المدير و تتكون من رئيس قسم الإدارة و المحاسبة، رئيس قسم التجارة، و نائب مدير مكلف بخلية المراقبة.

يعتبر المجمع هو الخلية الأساسية و الجهاز الاستغلالي للبنك و هو يدخل في إطار هيكل يسمح له باستغلال الزبائن و إرضائهم، فيما يخص ولاية مستغانم، يعتبر هذا المجمع ضمن الهيكلة القاعدية و التي تعتبر الوصلة المباشرة مع الزبائن .

حيث أن المجمع يتكون من عدة مصالح من أهمها مصلحة الزبائن و مصلحة الاستغلال و يتمثل دورها في [1]:

- تسيير العمليات البنكية
- إنجاز تقارير شهرية وسنوية خاصة بكل مجمل النشاطات و التي ترسل إلى الوكالات و من بين الوكالات المتواجدة على مستوى ولاية مستغانم تظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (2.III) وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية مستغانم

مديرية ووكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية مستغانم				
وكالة مستغانم وكالة رئيسية (866)	وكالة سيدي لخضر (867)	وكالة عين تادلس (872)	وكالة بوقيرات (874)	وكالة ماسرى (878)

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك .

ويتوفر بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية مستغانم على عدة أنواع من القروض منها :

- قروض لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
- قروض لدعم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC
- قروض لدعم الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة ANGEM
- قروض إتحاد .
- قروض رفيق.

2- الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال الشكل رقم (2.III) الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بدر(BADR) مستغانم

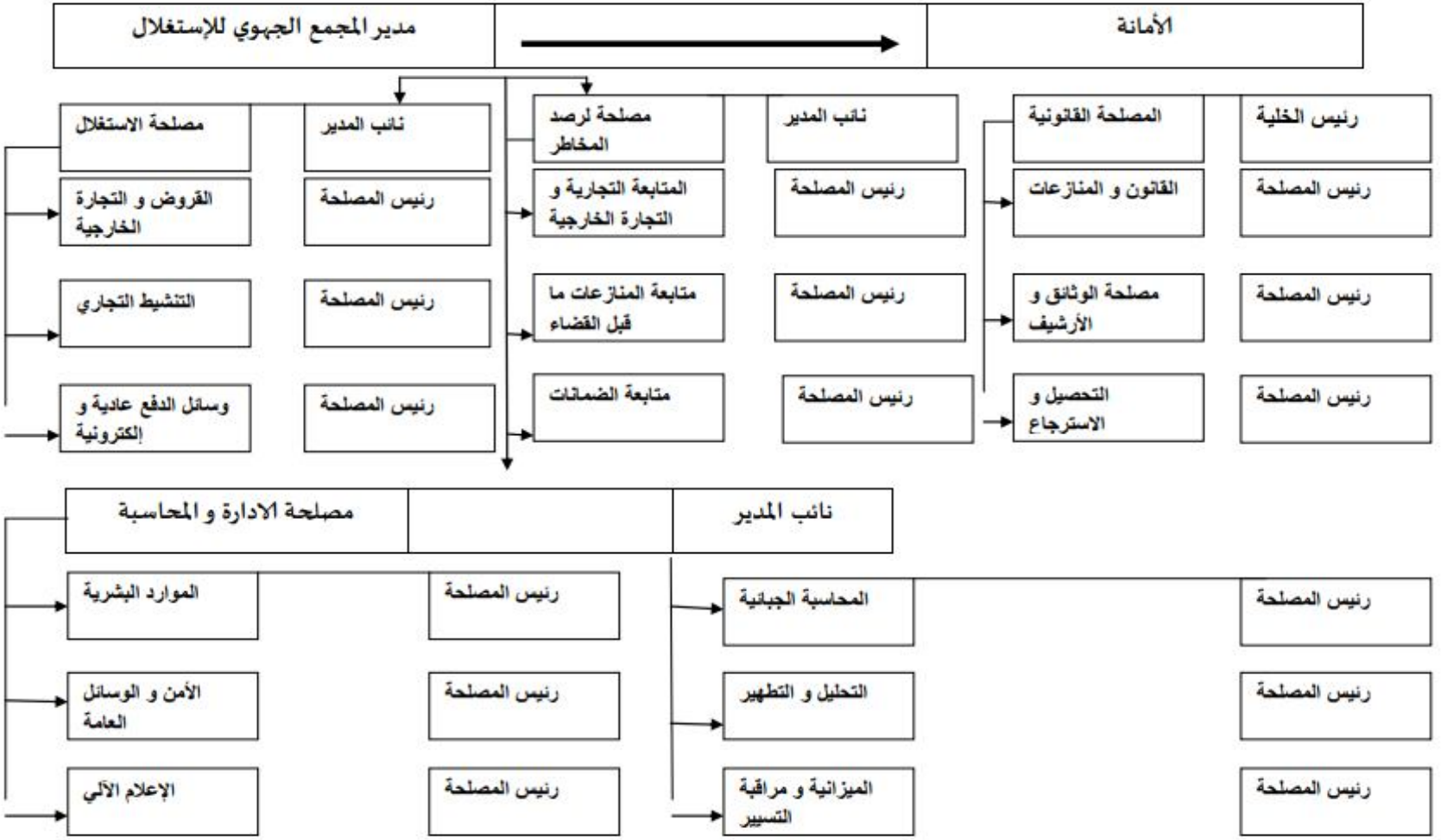

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تبعا للتعليمة الداخلية للبنك الوطني الجزائري، التي تنص على أنه : يتم تأسيس في كل مديرية جهوية قسم مكلف بالرقابة من الدرجة الأولى على جميع الوكالات والمصالح التابعة لها". وبناءا على ذلك، تحتوي مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أم البواقي على خلية خاصة بالتفتيش والتدقيق الداخلي.

يمتثل قسم التدقيق للتعليمات والإجراءات القانونية والقواعد الداخلية، فهو تحت مسؤولية مباشرة لمديرية الفرع.

أولا: برنامج التدقيق السنوي ومجال التدخل

تتبع خلية التدقيق برامج دورية أو مهام خاصة تقوم بها في حدود مجال تدخلها حيث يمكن توضيح برنامج التدقيق الداخلي ومجال تدخل مصلحة المراجعة كما يلي:

1. **برنامج التدقيق السنوي**

يصاغ برنامج التدقيق السنوي في الثلاثي الرابع من السنة n-1 وتتم المصادقة عليه من قبل فرع البنك، وبرنامج التدقيق في الرقابة العامة هو خطة العمل التجاري

- يحتوي برنامج التدقيق الداخلي على:

*لائحة عمليات التدقيق التي يتعين الاضطلاع بها في السنة

* الهدف من القيام بعملية التدقيق

* فترة تنفيذها .

- يتم تسجيل كل مهمة مدرجة في رسالة التدقيق في برنامج التدقيق السنوي
- هذه الوثيقة سرية وعادة ما يتم بناء هذا البرنامج لمدة 3 سنوات يشمل جميع المجالات التي يتم تدقيقها وفقا للتردد المناسب.

2. **مجال التدخل**

يكون مجال تدخل مصلحة التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:

- الوكالات التابعة لمديرية الفرع

-مصالح وأقسام المديرية، بحد ذاتها، ويتم ذلك غالبا في حالات استثنائية.

ويخضع المدققين لشروط معينة، فمثلا يمنع على المراجع ما يلي:

- التكفل كنائب مفوض-Interimaire- لإحدى الوكالات أو الأقسام التي تدخل ضمن حيز التدقيق
- تنفيذ مهام التدقيق في وكالات كان قد تكفل بها قبل تعيينه للمراقبة.

ثانيا: خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي

تتمثل خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي في:

- ✓ إعداد المهمة
- ✓ المرحلة الميدانية
- ✓ كتابة التقارير
- ✓ تقرير المصادقة
- ✓ رصد تنفيذ التوصيات.

1.إعداد المهمة

الهدف من إعداد المهمة هو كتابة رسالة تكليف تنظيم المهمة.

• **العمل الذي يتعين القيام به هو:** الفهم التام للمنطقة المراد تدقيقها، تشكيل الفريق، جمع المعلومات المتوفرة عن المنطقة المراد تدقيقها، إنشاء خطة العمل..

أما الأدوات اللازمة الاستخدام فهي: رسالة المهمة، ملفات دائمة ومجلد المهام، خطة العمل والتحليل الوظيفي.

• **المهارات المطلوبة:** الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.

• **التسليمات:** رسالة المهمة التي وقعتها إدارة الشركة وخطة العمل التي وافق عليها المفتش العام والفريق المشكل.

3.المرحلة الميدانية

الهدف من المرحلة الميدانية هو اكتشاف نقاط القوة والضعف في المصلحة المدققة.

• **العمل الذي يتعين القيام به هو:** تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم اكتشافها، تعويض نقاط الضعف بنقاط القوة، تحديد وتفسير أسباب الضعف الحقيقي، تحديد العواقب من حيث المخاطر الفعلية أو المحتملة لكل نقاط الضعف التي تم تحديدها، تحديد التوصيات التي بمجرد تنفيذها، سيتم إلغاء نقاط الضعف المطروحة ومن بينها:

- ✓ توصيات مذكرة التنظيم
- ✓ توصيات لتحسين الأداء
- ✓ توصيات لتحسين إدارة المخاطر

- الأدوات اللازمة الاستخدام: قائمة من الأسئلة القياسية لتوجيه استعراض تحليل الوضع QQ0QC[1] قائمة أنواع المخاطر، أساسيات التدقيق واستبيانات الرقابة الداخلية، أبلة الإجراءات، نمط التدفقات بين الجهات الفاعلة، تدفق الرسم البياني والصناعة العملية، مؤشرات النزعة المركزية، الدراسات الاستقصائية وشجرة الخطا، وشبكة "شدة/ احتمال وورقة المخاطر.
- المهارات المطلوبة: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: أوراق العمل وأوراق المخاطر التي أقرها رئيس المهمة.

3. كتابة التقارير

الهدف من كتابة التقرير هو جعل المهمة في ورقة رسمية تحتوي نقاط الضعف التوليفات والتوصيات خطط العمل المناسبة.

- العمل الذي يتعين القيام به: تحديد المخاطر، ورقة كتابة التقرير، تحديد خطط العمل المرتبطة بها.
- الأدوات اللازمة الاستخدام: ورقة المخاطر، تقرير مراجعة الحسابات، وكذلك تحديد الأولويات ومعايير التأهيل والاختصاصات، جدول الرقابة الداخلية، وخريطة للسلطة وخطة العمل.
- المهارات المطلوبة: عقد اجتماعات.
- التسليمات: خطط العمل وتقرير البعثة التي وافق عليها مدير التدقيق الداخلي.

4. المصادقة على التقرير

هدفها التحقق من صحة التقرير وخطط العمل يصادق عليه من قبل مدير التدقيق لتعزيز التنفيذ السريع للتوصيات.

- العمل الذي يتعين القيام به: تقديم التقرير إلى الفرع المسؤول عن المصلحة المراد تدقيقها من أجل إعطائه الحق في الطعن و تقديم تقسيرات إضافية حسب الحاجة.
- الأدوات اللازمة الاستخدام: تقرير المهمة وخطة العمل.
- المهارات المطلوبة: العرض الشفوي، الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: خطط تقرير المهمة والعمل المعتمد من قبل المديرية العامة ورئيس المصلحة المدققة.

5. رصد تنفيذ التوصيات

هدفه رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المهمة وتحديده في شكل خطط.

- العمل الذي يتعين القيام به: أداء المهام بضوابط محددة.
- الأدوات اللازمة الاستخدام: تقرير البعثة وخطة عمل.
- المهارات: الاستماع الفعال، وإجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- التسليمات: الأوراق المعدة.

[1] QQOQC: Qui ? Quoi ? Où ? Quand ? Comment?

ثالثا: التنظيم الوظيفي لمهمة التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

يتمثل هذا التنظيم في كل من المراقب العام، رؤساء مهمة التدقيق الداخلي، المدققين والمساعدين.

1-المراقب العام :

يقوم المراقب العام بكتابة برنامج التدقيق وخطابات المشاركة ويحدد المهمات بعد الانتهاء من برنامج التدقيق، كما يعمل على تطوير كفاءة الموظفين ويحدد أساليب العمل بالتحقق من صحة الأعمال المنجزة في الإدارة التابع لها، يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس أو الرئيس التنفيذي للبنك.

يشارك شخصيا في عمليات المراجعة الإستراتيجية أو الملفات الساخنة يتم تعيينه الفترة من 5 إلى 7 سنوات، وأحيانا أكثر من ذلك.

2. رؤساء مهمة التدقيق الداخلي

رؤساء المهام يتحكمون في المهام الموكلة إليهم يؤثرون على عمل المدققين، ويقومون بمتابعة التقدم، يشاركون بشكل كبير في مراحل التخطيط للمهام وصياغة التقارير، التحقق من صحة العمل الذي قام به المدققين، العمل مباشرة على مهام محددة، هو تابع للمراقب العام. يتم تعيينهم لفترة من 3 إلى 5 سنوات. ومن النادر أن يصبح رئيس بعثة مراقب عام..

3. المدققين

يقوم مدققي الحسابات بأداء الأعمال الموكلة إليهم، يتبع المدقق رئيس المهمة خلال مدة انجاز مهمة التدقيق الداخلي. يتم تعيينهم لفترة من 3 إلى 5 سنوات ويمكن أن المدقق رئيس المهمة.

4. المساعدين

يجب عليهم الاحتفاظ بسجلات دائمة، تحقيق بعض أجهزة التحكم عن بعد، التعامل مع العمل الإداري للمديرية، يتبع المساعدين المراقب العام. يتم تعيينهم لفترة من 5 إلى 7 سنوات.

ويمكن توضيح وظيفة مدقق الحسابات من خلال سجل وظيفة مراجع حسابات **رابعا: أدوات، مراحل صياغة والتحقق من صحة التقرير**

يسمح التقرير الأشخاص بالتحكم في تنفيذ الإجراءات المطلوبة، وترافقه مجموعة من الملحقات.

1. **مكونات تقرير التدقيق الداخلي :**

- صفحة الغلاف تحتوي على موضوع المهمة، واسم رئيس المهمة والمدققين المشاركين وفترة التدخل
- عبارة شكر للأشخاص الذين ساعدوا في إنجاز المهمة
- ملخص التقرير يحتوي على ترقيم الصفحات
- الخطوط العريضة، مقدمة الخلفية والأهداف ونطاق المهمة

- الجزء الأول، يلخص الايجابيات في ترتيب تنازلي من الفوائد والمخاطر نقاط الضعف في ترتيب تنازلي من حيث الشدة
- الجزء الثاني، الذي يظم أنواع رئيسية من المخاطر يصف كل واحد منهم. هذا الجزء الثاني هو في الواقع تصنيف بسيط لورقة المخاطر مكتوبة في جميع أنحاء المهمة
- يلخص الجزء الثالث التوصيات المرتبة في ترتيب تنازلي من التركيز والاستعجال ويؤكد الاستنتاج على أهمية تنفيذ التوصيات
- الملاحق تكمل التقرير: خطط العمل، تحليلات مفصلة، نسخا من "الأدلة"

2. ورقة المخاطر

هي وثيقة تلخص المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تم تحديدها، تتطلب تحليل دقيق، تهدف إلى:

- ✓ تسهيل الكشف عن الخطر الحقيقي
- ✓ التمكين من التحقق من المخاطر والتوصيات من قبل الأشخاص المعنيين قبل صياغة تقرير التدقيق
- ✓ تيسير صياغة التقرير
- ✓ تعزيز تنفيذ التوصيات.

3. معايير التأهيل

هي كلمات تسهل صياغة "نقاط القوة والضعف" التقرير التدقيق الداخلي الهدف منها هو:

- وصف مواطن القوة والضعف في تاريخ معين أو لفترة معينة
- إرسال تقارير المراجعة متجانسة مع بعضها البعض. طريقة استخدام معيار التأهيل
- فرز نقاط القوة ونقاط الضعف التي تم تحديدها في ترتيب تنازلي من حيث الأهمية
- اختيار لكل نقاط القوة والضعف الكلمة الأنسب
- كتابة قسم" نقاط القوة والضعف" من خلال تقديم:
- نقاط القوة، من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية
- نقاط الضعف، من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة.

4. الشروط والأولويات

هي كلمات لتسهيل إعداد تقرير التدقيق الداخلي تهدف لربط المعلومات معا في ترتيب منطقي، كتابة تقرير التدقيق بطريقة منظمة. يتم استخدامه بتحديد الروابط بين الأفكار، اختيار المصطلح الأنسب، كتابة جمل وفقا لذلك.

5. **صياغة التوصيات** هي كلمات تيسر صياغة قسم التوصيات" في تقرير المراجعة تهدف لإعطاء الأولوية للتوصيات، وتحديد مستوى المشاركة من مدقق الحسابات. يمكن استخدامها من خلال، فرز التوصيات من أجل الاستعجال والأهمية، الاشتراك في قوائم أكثر الكلمات مناسبة، إرسال "التوصيات" بترتيب تنازلي من حيث الأهمية .

المطلب الثالث : المخاطر التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية و كيفية معالجتها

1-المخاطر عدم التسديد:

لكل فرض تاريخ استحقاق لهذا على البنك بإعلام الزبون قبل نهاية تاريخ الاستحقاق برسالة تسعى هذه الرسالة "برسالة تنبيهية".

و في هذا التاريخ إذا سدد المبلغ فلا بأس و في حالة ما إذا لم يسدد هناك مراحل و خطوات متبعة ومقسمة إلى فترات:

الفترة الأولى: بعد 15 يوم من تاريخ الاستحقاق: إبلاغ الزبون مرة ثانية.

الفترة الثانية: بعد 15 يوم بعد الفترة الأولى إبلاغه بدفع الدين بطريقة ودية.

الفترة الثالثة: بعد 15 يوم بعد الفترة الثانية: إرسال رسالة إنذار قبل اتخاذ الإجراءات القانونية المبرمة و مهلة 8 أيام قبل اتخاذ الإجراءات القانونية و يطلب منه دفع الدين كاملا و هنا نميز بين حالتين:

1- حالة الاستجابة:

يأتي الزبون إلى البنك و يتحاور مع لجنة الدراسة تتخذ اللجنة قرارات سواء بزيادة المدة أي إعادة تغيير تاريخ الاستحقاق أو إضافة له وقت إضافي لدفع الدين

2- **حالة عدم الاستجابة**

إذا لم يدفع الدين يتوجه البنك إلى الضمانات المتفق عليها في العقد، وهذا حسب نوعية الضمانات، إذا كانت ضمانات عقارية تباع بالمزاد العلني لتحصيل الدين و هناك إجراءات تتخذ لتحصيل الدين من بينها إذا استوت قيمة الدين مع مبالغ العقار فإن البنك يستولي على الأصلي و إذا زادت القيمة عنه تعاد هذه الزيادة إلى المدين و أما إذا كانت قيمة الضمان لا تكفي فإن البنك يشترك مع الدائنين الآخرين في المطالبة بالأصول غير المرهونة إذا وجدت وإذا لم توجد فيتم التسوية للأمور قانونية أما بالنسبة للضمانات الشخصية فيتقدم شخص ثالث يتعهد برد الدين في عجز صاحبه عن السداد. .

3- حالة الإفلاس

بعد الدراسة القانونية وإعلان حالة الإفلاس يصدر حكم و يعين مصفي و هذا المصفى هو حوصلة كل الضمانات و الممتلكات ويقوم المصفى بترتيب الدائنين حسب الترتيب القانوني:

الإجراء: دفع أجور العاملين

الضرائب: دفع أجور العاملين

المصاريف القضائية: دفع المصاريف للقضاء و الحكام.

البنك: في الأخير يأتي دور البنك، هنا يمكن أن تكون خسارة للبنك في حالة ما إذا كانت قيمة الممتلكات بمبالغ قليلة أي توزيع المبالغ على الإجراء، الضرائب و المصاريف القضائية و في الأخير يبقى لا للينك أي شيء هنا تظهر الخسارة لذا عند دفع ملف طلب القرض يطلب من المقترض تقديم الوثائق الخاصة بكل مصلحة المذكور أعلاه.

3-حالة الكوارث الطبيعية و الحوادث:

يجب على صاحب المشروع أن يكون مؤمن لدى مصلحة التأمين، لأنه في حالة حدوث مثل هذه الكوارث تعوض له قيمة الخسارة من طرف الصندوق الجهوي الفلاحي أي مصالح التأمين على الكوارث

وهذا كله راجع إلى:

- فقدان العميل لأهمية استمرار التعامل مع البنك.
- عدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته.
- إتلاف سمعته الشخصية
- تدهور المركز المالي للمقترض.
- تراجع الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه و إضافة إلى ذلك تراجع المقدرة الإنتاجية

2. المخاطر الاقتصادية:

وهي التي تخرج عن إدارة المفترض و عن تأثيره و من أمثلتها أهداف خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات وما يتطلب تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر على بعض الأنشطة في الدولة.

كما أن هذه المخاطر تحدث آثارها في الحياة الاقتصادية و الجهاز المصرفي أيضا مما يؤثر على عدم قدرة المقترض على سداد ما حصل عليه من القرض وكذلك عدم قدرة البنك على استرداد هذا القرض إضافة إلى المخاطر تذبذب أسعار الصرف في حالة اقتراض العملاء من الخارج.

3. المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوبة تمويلها:

تختلف هذه المخاطر حسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها و يمكن إبرازها ذلك من تحليل بعض صور المخاطر على أساس مدى كفاءة المقاول و خبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها سواءا من حيث سلامة الدراسات التي يعدها للدخول في العطاء أو من حيث إدارة التنفيذ وفقا للبرامج الموضعية.

4- المخاطر الاجتماعية، السياسية و القانونية:

و منها ناشئة عن التبعية الاقتصادية الدولة أجنبية و ما ينجم عن مخاطر حروب العلاقات الدولية، وكذلك إصدار بعض التشريعات التي تسمح ببعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على المؤسسة محل الدراسة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية مديرية مستغانم،توصلنا غلى وجود علاقة ترابط وتكامل بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر حيث أنهما مكملان لبعضهما ، وهذا راجع إلى طبيعة تناسق فيما بينهما، وهذا من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر حيث البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه و المتمثلة بدرجة أولى في استمرارية تحقيق الأرباح و الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة الإشكالية والتي تدور حول دور التدقيق الداخلي في المساهمة في إدارة المخاطر في البنوك، حيث تطرقنا إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية مستغانم، وتم معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول (فصلين بالنسبة للجانب النظري، وفصل تطبيقي)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

ولكي نجيبي عن هذه الإشكالية المطروحة" كيف يساهم التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية؟ واثبات صحة الفرضيات الموضوعة في المقدمة العامة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها البنك لما له من طبيعة مختلفة عن المؤسسات المالية الأخرى، تتمثل هذه المخاطر في المخاطر المالية والمخاطر الغير مالية.
2. هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر غير المالية.
3. وجود وعي للمدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر البنكية.
4. هناك تنسيق بين مصلحة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ببنك الفلاحة الريفية وذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في الاستمرارية في تقديم الربح.

التوصيات:

1. على البنوك لبحث أكثر على الجوانب الوقائية الفعالة في إدارة المخطر.
2. ضرورة التحقق من وجود دليل محدث لإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك.
3. العمل على خلق لجان إدارة المخاطر على مستوى كل بنك وتكون هذه اللجان تحت إشراف البنك المركزي.
4. ضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في البنوك لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية والمحافظة على بقائها.
5. ضرورة خلق مصلحة للتدقيق الداخلي في الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أي لا تقتصر على البنك الرئيسي فقط إنما تكون في باقي الوكالات أيضا.

وفي الختام لا يزال موضوع إدارة المخاطر أمامه الكثير من البحث والعمل والتغيير، لذلك نتمنى أن تكون هذه الدراسة نقطة بداية وانطلاقة ايجابية في سبيل إثراء العلم والمعرفة من خلاله تصبح مفاتيح لمواضيع أخرى:

- دور التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في تحقيق الأهداف.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، مارس، 2006.
2. أحمد السيد سراپا، **أصول قواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
3. أحمد حلمي جمعة، **الدقيق الداخلي والحكومي**، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2011. "المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، **مفاهيم الدقيق المتقدمة**، مطابع الشمس، عمان، 2001.
4. أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث**، ط1، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2009.
5. أحمد محمد نور، **مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
6. أمين أحمد لطفي، **فلسفة المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
7. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
8. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات، الناحية التقنية والعملية**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
9. خالد راغب الحطب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2010.
10. خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2009.
11. خلف عبد الله الورادات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
12. دريد كامل التبيب، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، ط 1،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
13. سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة ، 1986.
14. سعداني إبراهيم أحمد، دور **حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية في تطوير الاقتصاد الوطني**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2008.
15. سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
16. شعبان فرج، **مطبوعة دروس في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، موجهة لطلبة الماستير ، جامعة البويرة، 2014.
17. صبح، داوود يوسف، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، ط1، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 2007.

18. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات، شركات، بنوك)** ، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.
19. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات، المفاهيم المبادئ والتجارب، تطبيق الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005 .
20. طارق عبد العال، **دليل المستثمر إلى البورصة الأوراق المالية**، المكتب العربي، د ط، القاهرة، 2000.
21. عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنيات وتطبيقات**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 .
22. عبد الفتاح محمد الشحن، كمال حليفة أبو زيد، **المراجعة علما و عملا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1991.
23. فاطمة الزهراء محمد طاهري، **إدارة المخاطر الزراعية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
24. القبطان محمد، **قواعد المراجعة في أعمال البنوك**، دار النصر للنشر، القاهرة، مصر، 2006.
25. محمد الفيومي، عوض لبيب، **أصول**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.
26. محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
27. محمد مطر، **إدارة الاستثمارات** (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، ط 3، دار وائل ، عمان ، 2004.
28. منير إبراهيم هنيدي، **الفكر الحديث في الاستثمار**، ط 2، منشأ المعارف، الإسكندرية، 2004
29. نادر شعبان السواح، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
30. هاني بن بلغيث، عبد الله الإبراهيمي، **تسيير الخطر في المؤسسة تحدي جديد**، جامعة ورقلة، جامعة الأغواط.
31. وكمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1989.
32. وليد توماس أمرسون هلكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، تعريب و مراجعة د. أحمد حامد حجاج

الرسائل الجامعية:

1. براهمة كنزة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة حالة مؤسسة المحركات EMO**، رسالة ماجيستر، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2014.
2. بليالي عبد الرحيم، **إدارة المخاطر البنكية و أثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي**، دراسة حالة المؤسسات المالية الجزائرية، رسالة ماجستير ، قسم نقود و بنوك و مالية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، 2010.
3. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2008.

4. رائد صلاح الخطيب، **مدى التزام مكاتب التدقيق في الأردن بنموذج مخاطر التدقيق**، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
5. رغدة إبراهيم عوض المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بيت التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي**، رسالة ماجسيتر، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2014.
6. سمية خلاف، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك التجارية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية، تأميناتـ وتسيير المخاطر ، جامعة أم البواقي، 2013-2014.
7. شريفى عمر، **التعليم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2013.
8. شعبان إبراهيم نعمان، **مدى التزام شركات التدقيق بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم 300**، دراسة تطبيقية على شركات التطبيق العاملة في غزة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة غزة، فلسطين، 2014.
9. شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سير المؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
10. محمد علي محمد الجابري،**تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن**، رسالة ماجسيتر في المحاسبة، 2014.
11. مونة هجيرة، **واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 .
12. ومي إبراهيم، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2007-2008.
13. يوسف سعيد يوسف المدلل، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة ، دفعة 2007.

المجلات:

1. بوعشة مبارك، **إدارة المخاطر البنكية مع إشارة لحالة الجزائر**، مجلة العلوم الانشانية، الحد 27، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2007 .
2. حيدر يونس الموسوي، **إدارة المخاطر و السيولة الصرفية**، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والإسلامية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 9، العدد 2، كلية الإدارة و الاقتصاد، 2011.
3. طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد 1.
4. مهاوات لعبيدي، **إسهامات المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، جامعة الوادي، الجزائر، نوفمبر 2015.

أعمال الملتقيات:

1. أسامة صبحي الفاعوري، **إدارة المخاطر ودور مشغلي القطاع السياحي في وقت الأزمات**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع، "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، 2007.
2. فاتح مجاهدي، **إدارة المخاطر البيئة التسويقية بالاعتماد على نظم معلومات الأعمال**، ملتقى دول حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، جامعة الشلف .26-25 نوفمبر 2008 blibrary.univ، boumerdes.dz. - 03/ 01 / 2016.
3. لقليطي الأخضر و غربي حمزة، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، دراسة ميدانية، ملتقى أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية ، جامعة غرداية، 2010.
4. مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة في ظل حوكمة الشركات عالية للحد من الفساد المالي والإداري**، ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خبضر، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012.
5. مفتاح صالح و معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية**، تحديدها قياسها و إدارتها و الحد منها، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، أيام 16 - 18 ابريل 2007 .

النصوص التشريعية والتنظيمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 02، القانون88/01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988
2. المرسوم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13، المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية"BADR "، الجريدة الرسمية 1982/03/16، العدد 11

مراجع باللغة الاجنبية:

1. ATH guides , audit financier guide pour l'andit de l'information financière des entreprises et organisations clets , paris , 2eme , édition , 1987
2. C. Marmuse et X. Montaigne "management du risque", vuibert, paris, 1989.
3. The insetit of internal avditors , international standards for the Professional practise of internal audit standards 2010,

مواقع الإنترنت:

1. تقرير نشاط بنك بدر ،2002، الموقع الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، شبكة الانترنت، http ://www.badr-bank.dz/ تاريخ التصفح : 2020/08/13. على الساعة 16:40د
2. جمعية المدققين(IIA)، المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الادخلي (التغيرات التي أجريت على تلك المعايير) مذكرة تفسيرية، صادرة في 2008،روجت في 01-10-2010، ومنشورة على الموقع www.global.theila.org تاريخ الاطلاع 2020/0/30 على الساعة 15.34 .
3. لعزوزي بن على، **إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية** ، جامعة الشلف، محلة الباحث، عدد7، الجزائر ، 2009 -2010 .Rcweb luedid.net 2020 / 07 / 18، 11 : 40
4. International standards of the Professional practice of the internal auditing http://na the initg consulter le 15/05/2020

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر البنكية ، و المعالجة هذه الإشكالية قضايا باستطلاع آراء إطارات البنوك العمومية (BADR) من أجل الوقوف على دور التدقيق الداخلي في البنوك ، حيث توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يساعد على إدارة المخاطر من خلال تقديم خدمات استشارية لتقييم و تحليل مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك .

و من بين النتائج المتحصل عليها أن عملية إدارة المخاطر تتم من خلال التقرير النهائي الذي يوجه للإدارة العليا للبنك .

كما توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر في البنوك التجارية تتوقف على قدرة المدقق الداخلي العلمية و خبرته الميدانية لاتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب ، تحقيق ذلك يتطلب إجراء دورات تدريبية لتطوير المعارف لاسيما الاتجاهات الحديثة في مجال التدقيق ، و إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية :

المدقق الداخلي – التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر – إدارة المخاطر البنكية – البنوك التجارية .

Abstract:

The study has aimed to identify the internal audit's role in helping to bank risk management , and to adress this problem , we surveyed the opinions of public banks frameworks in order to find out the role of internal auditing in banks , as the study concluded that internal audit helps manage risks by providing advisory services to evaluate and analyze the various risks that the bank is exposed to .

Among the results obtained , the risk management process is carried out the rough the final report that is directed to the bank's senior management in commercial banks depends on the internal auditor's scientific ability and field experience to make the right decisions at the right time , achieving this requires conducting training courses to develop knowledge , especially recent trends in auditing and risk management .

Key words :

The internal auditor – Internal audit - risk management – bank risk management – commercial banks